



لماذا تخاف الداخلية
من الحزب الأمازيغي؟

◦◦◦◦◦◦ * ◦◦◦◦◦◦
الأمازيغي العالم
La Voix des Hommes Libres
LE MONDE AMAZIGH

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني: 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 91 دجنبر 2007-2957 الثمن: 5 دراهم / 1,5 أورو



التلفزة الأمازيغية

أين هي ميزانيتها؟

العالم الأمازيغي

المديرة ورئيسة التحرير:

أمينة الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

هيئة التحرير:

رشيد راخا

سعيد باجي

عبد النبي إد سالم

موحار حال

كتاب الرأي

رشيد نجيب

محمد بسطام

يوبكر أنفير

علي أمصوير

لحسن حيزون

مصطفى عنتره

الإخراج الفني

رشيدة أمرزيك

الكاريكاتير

محمد ملال

بوغراف

ملف الصحافة

● الإيداع القانوني: 2001/0008

● الترقيم الدولي: 1114-1476

● رقم اللجنة الثنائية الصحافية

المكتوبة ا.م.ش. 06-046

● الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/fax: 037.72.72.83

E- mail :

amadalamazigh@yahoo.fr

● كل المراسلات تتم باسم:

EDITIONS AMAZIGH

ص.ب 477 الرباط المدينة

المغرب

● السحب:

ECOPRINT

● التوزيع:

SOCHEPRESS

● الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Gérant :

Rachid RAHA

R.C. : 36257-

Patente : 26310542

I.F. : 3303407

CNSS: 659.76.13

● سحب من هذا العدد:

200 نسخة

صرخة لا بد منها



أمينة ابن الشيخ

وإذا كانت وزارة الداخلية تستند إلى تصريحات الأستاذ أحمد الدغرني، الأمين العام للحزب المطالب بحله، فلماذا لم تصدر الداخلية قرار الحل في حق حزب الإستقلال ، لما صرح أمينه العام، عباس الفاسي، بأنه سيكافح من أجل ألا تكون الأمازيغية لغة رسمية للبلاد؟ أم أن هذا التصريح لا يدخل في خانة العنصرية؟

والحدث في حد ذاته، جاء على خلفية تلهية الفاعل الأمازيغي في الفترة التي من المنتظر أن تناقش فيها الحكومة ميزانيتها، وحتى تتم المصادقة عليها، بدون تخصيص ميزانية خاصة بالأوراش المتعلقة بإدماج الأمازيغية في التعليم والإعلام، خصوصا وأن ميزانية إحدات القناة التلفزيونية الأمازيغية، التي تحملت الحكومة السابقة مسؤولية إخراجها إلى الوجود، لا تزال تحت رحمة

حكومة عباس الفاسي.

وفي ظل هذا التماهي ، وجب علينا أن نثير انتباه المسؤولين إلى أن هذه الممارسات التي تمارس ضد الأمازيغ تشتم منها رائحة العنصرية. وإلا فما هي دلالات غياب التعليم الجاد للغة؟ وما معنى الغياب التام لإعلام يرون فيه معاناتهم ويجسد وجودهم؟ وما معنى أن لا يكون لهم حزب يمثلهم ويهتم بقضاياهم؟

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

Mun amd ak a zzallat ha bihi izzel

ⵎⵓⵏ ⵏⵎⵉ ⵏ ⵏⵓⵙⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵙⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵙⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵙⵓⵏ

في أحيان كثيرة ، وفي دول كثيرة، تعرف الأنظمة الحاكمة كيف تلهي شعوبها، عن أمور ذات القدر الكبير من الأهمية، وتعطي كل الأهمية للأمور التافهة وذلك عبر إعلامها الرسمي، سواء أكان مكتوبا أو سمعيا بصريا. والمقولة ذاتها تنطبق عن النظام المغربي، بحيث استطاع مباشرة، بعد تنصيب حكومة عباس الفاسي ، تسخير طاقاته الإعلامية للرفع من قيمة الرجل وحكومته، مستغلا في ذلك حدث زيارة الملك الإسباني لمدينتي سبتة ومليلية.

لن ندخل هنا في تاريخ المدينتين، عما إذا كانت إسبانية أو مغربية، طالما أن تاريخ المغرب موشوم بحبر من ذهب بفعل التزوير. جانب آخر، كان له نصيبه من التشويش على قضايا الشعب المغربي، يتعلق الأمر بالتداعيات والفضول الذي أثاره "زواج الشواد" بمدينة القصر الكبير وكان الظاهرة دخيلة على المغرب .

ودائما في إطار تلهية الشعب المغربي عن قضايا الجوهرية، أقدمت وزارة الداخلية المغربية على تجديد حربها على الأمازيغ، من خلال رفعها دعوى قضائية لحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، بدعوى عرقيته وتمثيليته لأقلية معينة، وعدم ملاءمة وثائقه للقانون المنظم للأحزاب بالمغرب. إلا أن السؤال المطروح هل تتلاءم القوانين الأساسية وبرامج مختلف الأحزاب المغربية مع هذا القانون المتحدث عنه؟ لا تنص قوانين وأدبيات هذه الأحزاب على العروبة والإسلام؟ أم أن العروبة ليست عرقا والإسلام ليس دينا؟

إعلان

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، تنظم جريدة العالم الأمازيغي بتنسيق مع العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، الكونكريس العالمي الأمازيغي ولجنة متابعة زلزال الحسيمة، ندوة صحفية حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2007، وذلك يوم الإثنين 10 دجنبر 2007، إبتداء من الساعة السادسة مساء بمقر جريدة العالم الأمازيغي، الكائن بـ 5 زنقة دكار، رقم 7 المحيط، الرباط.

انتخبني ساكنة غالبيتها أمازيغية للدفاع عن مصالحها



أمحمد أممولود

في تصريح أدلى به للجريدة، أكد السيد امحمماد أممولود، برلماني إنزكان آيت ملول، الذي سبق وأن أثار طرح أسئلته بالأمازيغية في البرلمان ضجة إعلامية قوية، أنه لن يستعمل غير اللغة الأمازيغية للتخاطب ولطرح أسئلته في البرلمان، قائلا: أنا برلماني انتخبني ساكنة غالبيتها أمازيغية، للدفاع عن

مصلحتها وعن وجودها، وهو ما يستدعي الدفاع عنها بالأمازيغية. واعتبر الضجة الإعلامية التي أثارها طرح أسئلته في قبة البرلمان بالأمازيغية الشهر المنصرم، بالمغرب ضجة. كل ما هنالك أنني لما طرح أسئلتي بالأمازيغية على الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه، نزار بركة - صهر عباس الفاسي ، تقدم رئيس الجلسة ليوضح لي أن السيد الوزير لا يعرف الأمازيغية، قلت له، إن كان لا يعرفها فليتعلمها، يقول محمد أممولود.

وأبرز المتحدث، في تصريحه للجريدة، أن الأمر استحسنته مجموعة من البرلمانيين الأمازيغ، ربما لم تتج لهم فرصة لذلك، مؤكدا أن أطراف خارج قبة البرلمان هي التي كان رد فعلها متباينا، بين مؤيد ومستنكر، أما داخل البرلمان، لا توجد قوانين تمنع المنتخبين من تقديم كلماتهم واستفساراتهم بالأمازيغية، ومن تم، والكلام دائما لأمولود، ليس من حق أي كان أن يلزم آخرين باستعمال لغة لا يفهمونها. وأن أممولود عازم على طرح المطالب الأمازيغية المشروعة، على أنظار حكومة عباس الفاسي، ما دامت الأمازيغية غائبة على الساحة السياسية، وسيكون أول المدافعين عن ترسيم الأمازيغية في الدستور المغربي. وردا على التصريح الذي سبق لرئيس الحكومة عباس الفاسي أن أدلى به بخصوص مقاومته للأمازيغية، قال البرلماني أممولود: نحن كذلك سنقاوم عباس الفاسي، موجهة دعوته إلى الفعاليات الأمازيغية من أجل التظاهر أمام البرلمان للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

وارتباطا بذات الموضوع، وفي سياق ردود الأفعال التي صاحبت طرح البرلماني أممولود لأسئلته بالأمازيغية في البرلمان، توصلت الجريدة برسالة من مجموعة من مواطني إنزكان نوهوا فيها ببرلمانيهم امحمماد أممولود بعد تدخله في البرلمان المغربي باللغة الأمازيغية.

هنا وجاء في مضمون الرسالة المذكورة : نحن مجموعة من سكان مدينة إنزكان و بعد متابعتنا للجلسة البرلمانية ليوم 7 نونبر 2007 نؤكد لكم تنويرها وتشجيعنا على تدخلكم، وخاصة ما قبلتموه بخصوص افتخاركم بأمازيغيتكم. و ضرورة استعمال اللغة الأمازيغية في جميع مؤسسات الدولة و خاصة البرلمان. و إذ نشد على أياديكم ، نطلبكم بضرورة مضاعفة تدخلاتكم من أجل إقرار كل الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية و خاصة الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية كلفة رسمية، و ضرورة إخراج القناة الأمازيغية لتحيز الوجود و تدريس الأمازيغية لجميع المغاربة و في كافة الأسلاك التعليمية.

كما نشير انتباهكم إلى أن هذه المطالب أصبحت ملحة في الوقت الراهن، خاصة بعد الإشارة المحتشمة للتصريح الحكومي الأخير لموضوع الأمازيغية، والتي قد تعصف ببعض المكتسبات التي تحققت لحد الآن، تقول ساكنة آيت ملول إنزكان من خلال الرسالة المذكورة.

بلاغ صحفي

الملتقى التواصلي الثاني

بين

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

و

الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية تحت شعار 'جميعا من أجل النهوض بالأمازيغية'

في إطار انفتاحه على محيطه، وخاصة على النسيج الجمعي، ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الملتقى التواصلي الثاني بين المعهد والجمعيات الثقافية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية، وذلك بهدف ترصيد حصيلة الملتقى الأول، المنظم في شهر مارس 2005، بيوثقفة، وكذا للتناظر والتحاو في حاضر وأفاق التعاون بين الطرفين، وتدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسينعقد هذا الملتقى، بمقر المعهد، يومي 14 و 15 دجنبر 2007.

وتشمل أشغاله عروض عامة، وورشات خاصة بمجالات التعليم، والإعلام، والثقافة في علاقتها بالتنمية البشرية، وحاضر وأفاق وتنظيم الشراكة بين المعهد والجمعيات الثقافية المذكورة.

ويعتبر هذا الإعلان دعوة للجمعيات العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية التي تتوفر على ملف شراكة مع المعهد.

والمطلوب من الجمعيات المعنية انتداب ممثل أو ممثلة واحد (ة) للمشاركة في الملتقى المذكور، وسيكون استقبال المشاركون وتسجيلهم ابتداء من يوم الخميس 13 دجنبر 2007، على الساعة الرابعة بعد الزوال، بمقر المعهد.

ويمكن تحميل برنامج الملتقى من موقع المعهد الإلكتروني: www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHÉ (IRCAM)

شارع مول الفاسي - مدينة العرفان - الرباط، من ب. 2011 الرباط - الهاتف: 037 27 84 09/04/05/06/07/08/09 - الفاكس: 037 27 84 09 30 - Arrose Abd El Fassi, Madinat Al Erfan, Hay Riad, B. P. 2011 - Rabat, Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 27 84 03 30

بيوت متعددة ومختلفة، تأمين واحد... الملكية الوطنية للتأمين.



Impact

قد يتعلق الأمر بشقة أو فيلا... عندنا بالملكية الوطنية للتأمين، نحرص على معرفة كل صغيرة وكبيرة تخص مسكنكم حتى نتمكن من اقتراح أحسن صيغة لتأمينه... الصيغة التي تستجيب بالفعل لحاجياتكم الخاصة.

08100 83 83
الرقم الإحصائي بتمتع وكالة محلية
www.rmawatanya.com

قيمنا تلائمكم



الملكية الوطنية للتأمين
RMA WATANYA

لماذا لم تلتم وزارة الإتصال بمضمون التعهدات الواردة في إتفاقية إطار للمشاركة الموقعة بينها وبين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في 16 يونيو 2004؟ هل هناك جيوب تقاوم الأمازيغية داخل المشهد الإعلامي المغربي؟ لماذا تخصص ميزانيات لقنوات جديدة وتحرم منها الأمازيغية؟ أي مسالك سيسلكه الأمازيغيين للدفاع عن حقوقهم في وسائل الإعلام العمومية؟ وأي إعلام يريده الأمازيغ؟ للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، نقترح هذا الملف الخاص حول الإعلام.

أعد الملف هيئة التحرير

محنة الأمازيغية في التلفزيون هل هي انقلاب على قرار الدولة؟



أحمد عصيد

نجح المسؤولون عن قطاع الإعلام السمعي البصري في أن يخرجوا إلى الوجود عدة قنوات تلفزيونية بدون مشاكل تذكر، فالقطب العمومي يتباهى اليوم ببقائه من القنوات الست، إذ بعد "المغربية" التي ما فتئت تعلن في وصلتها الدعائية هويتها "العربية"، تناسلت قنوات الرابعة والسادسة والرياضية إضافة إلى قناة العيون (أخيرا بعد 32 سنة من الحديث عن مغربية الصحراء!)، ونبشرونا الإعلاميون بإحداث القناة البرلمانية قريبا وقناة الشباب والموسيقى والرقص، ونحن نرجح بأن المسؤولين سينجحون حتما في إحداث هاتين القناتين بدون مشاكل مرة أخرى، طالما لم يطالب بها أحد.

و طبعاً، وكما كان عليه الحال دائما منذ خمسين سنة كلما تعلق الأمر بالأمازيغية، فالقناة الوحيدة التي لم يجد لها كل مسؤولي الدولة ميزانية خاصة هي القناة الأمازيغية، أي قناة أغلبية دافعي الضرائب بالمغرب، ومن غرائب الأمور أن هذه القناة الأخيرة التي امتنعت وزارة المالية حتى الآن عن تخصيص أية ميزانية لها، هي القناة الوحيدة التي تمثل مطلباً شعبياً لقوة احتجاجية مدنية، إذ لم نسمع قط عن حركة ضغط أو احتجاج أو عن وقفات وسيرات ومظاهرات تطالب بإحداث قناة المغربية أو الرابعة أو البرلمانية أو قناة الرقص والغناء، باستثناء القناة السادسة الدينية التي أحدثتها الدولة بعد أن ظهر من يفجر نفسه بالأحزمة الناسفة، ولست أدري إن كان مطلوباً من الأمازيغيين بدورهم اللجوء إلى ثقافة "داحس والغبراء" البدوية، أو أدبيات الانتحاريين الأفغان لكي يلفتوا الانتباه إلى مطلبهم. ولقد سمعنا من يقول إن القناة المذكورة قد لا تكون مطلباً معقولاً بالنظر إلى حق الأمازيغية في القنوات الأخرى، حيث يعتقد هؤلاء بأن الأفضل هو إدراج الأمازيغية بشكل منصف في كل القنوات التي عليها أن تعكس التنوع الثقافي المغربي بأمانة وصدق، والحقيقة أن فكرة هؤلاء سليمة تماماً من الناحية النظرية، إذ لم يسبق للأغاليين الأمازيغيين أن طالبوا من قبل بقناة خاصة بقدر ما سعوا إلى أن تأخذ لغتهم وثقافتهم مكانتها اللائقة بها في القنوات التلفزيونية العمومية، إلا عندما اكتشفوا لدى العاملين في التلفزيون مقاومة شديدة وشرسة للمطلب الأمازيغي، وصل حد اعتبار الأمازيغية مشوشة على "هوية" التلفزيون، فللقناة الأولى "هويتها" وللدوريم أيضاً "هويتها" التي تحدت على مدى سنوات طويلة، وإحكام الأمازيغية حسب هؤلاء يحدث

خضة وإرباكاً سلبيين في هوية القناتين، ولم نفهم طبعاً كيف تشكلت هويات هذه المنابر الإعلامية من العربية والفرنسية والمصرية والسورية والهندية ومن مسلسلات المكسيك والبرازيل، وكيف وجدت في الأمازيغية وحدها ما يشوش على هويتها، وهل هناك أصلاً هوية للتلفزيون معزولة عن هوية المجتمع؟ لم يذخر مسؤولو الإعلام المرئي جهودهم ليعلموا في أكثر من مناسبة مقدار تدمرهم من قرار سياسي جاء متأخراً (بعد نصف قرن من الاستقلال) ليزعج عالمهم الذي تم الحسم في معالمه وتم تقسيم فضاءاته بين العرب والفرنسيين والأمريكان والهنود والمكسيكيين، ولم يعد فيه مكان للهوية الأكثر عراقية على أرض المغرب، ولا للغة التي عاصرت الفرعونية القديمة والحمرية والفينيقية واللاتينية، والتي ظلت حيّة حتى اليوم رغم انقراض كل اللغات المذكورة، دون أن تشهد انتباه التلفزيون أو تثير حماسه أو تلهب وطنيته.

نعم لقد جادت أريحية المسؤولين عن القطاع خلال السنة الأخيرة 2007 ببعض البرامج الناطقة بالأمازيغية، والتي تم إنتاجها على عجل بعد أن قوي الضغط واشتد اللغط وتصايح الناس وتصاعدت جلبتهم وازداد غضبهم حتى طالبوا بإعفاتهم من ضريبة التلفزيون الذي يرفض أن يتكلم لغتهم، ورفعوا دعاوى قضائية ضد المسؤولين، غير أن ما تم تحقيقه من دفاتر التحملات التي تعهدت بها القناتان الأولى والثانية يظل عديم الأهمية وغير ملموس البتة بسبب تحايل التلفزة ببرمجته

عبد الحميد أمين

مكانة الأمازيغية في الإعلام مكانة غير لائقة



عبد الحميد أمين

قال عبد الحميد أمين، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تصريح خص به الجريدة: إن موقفنا الأخير من المسألة الأمازيغية موقفاً واضحاً، حيث طالبنا باعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في الدستور المغربي، فقد سبق لنا منذ مدة أن طالبنا بالتعامل الجدي مع دور الإعلام في مسألة الترويج للثقافة واللغة الأمازيغيتين وفي النهوض بهما، وانتقدناهما في مؤتمرها السابق وأخيراً اعتبرنا أن تعامل السلطات مع شعار تعليم الأمازيغية و شعائر المكانة اللائقة للأمازيغية في الإعلام هو تعامل غير كافي، ولا بد لإعطاء اللغة الأمازيغية مكانتها المستحقة كلغة نريد أن تصبح لغة رسمية. وعن سؤال للجريدة حول تقييم عبد الحميد أمين للبرامج والفقرات المقدمة بالأمازيغية بالقناتين الأولى والثانية، أجاب: مع كامل الأسف لا أعرف للبرامج والفقرات المقدمة بالأمازيغية بصفة عامة لأن ليس لدي الوقت الكافي لذلك، وما أعرفه عن طريق الناس الذين أعرفهم أن مكانة الأمازيغية في الإعلام مكانة غير لائقة، ويجب أن تعطى لها مكانتها المستحقة، أي نفس مكانة اللغة العربية.

براهيم أمكراز

نريد إعلاماً يتناول قضايا الأمازيغ



براهيم أمكراز

فيما يخص تصريح وزير الإتصال الجديد بخصوص القناة الأمازيغية وكذا مكانة الأمازيغية في الإعلام، فاللجنة الوطنية لإنصاف الأمازيغية

في الإعلام، ترى بأن هناك شعوبية مفروطة في تصريحات وزير الإتصال الحالي، إذ أن الملف، ملف إدماج الأمازيغية في الإعلام لا يمكن أن تتم تسويته عن طريق مثل هذه الخطابات الكثيرة من حيث الحجم والفارغة من حيث المحتوى، فإنصاف الأمازيغية في الإعلام، لن يتأتى إلا بطرق ديمقراطية و دقيقة، وفيها كثير من الإجراءات. أما كل ما قاله الوزير فيعتبر مجرد كلام لا يختلف عن سابقه الذي وعد فخلف وعده، وبالتالي نسجل استمرار إقصاء الأمازيغية في الإعلام حيث أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقنعنا بغير هذا الرأي، هو أن نرى فعلاً إدماجاً واقعياً منطقياً وديمقراطياً للأمازيغية، وهنا أحيل على المطالب التي جاءت في الورقة أو المذكرة التي رفعتها اللجنة صحبة مجموعة من الجمعيات للهيئة العليا للإتصال السمعي البصري، وبالنسبة لإحداث مشروع القناة الأمازيغية في رأي اللجنة، فإنه لا بد من التذكير بأن إحداث قناة أمازيغية لا يمكن أن يحل مشكلة الأمازيغية في الإعلام، بدون إنصافها في الإعلام الموجود وأخص بالذكر القناتين الأولى والثانية وقناة العيون الجهوية ثم الإذاعات الوطنية والجهوية المسموعة، كما تلح المذكرة على ضرورة إحداث قنوات جهوية قريبة من المواطن، وهذا يعني كذلك إدماج الأمازيغية فيها، فلا يمكن أن نتحدث عن إعلام القرب بدون إدماج منصف للأمازيغية في الإعلام، وحينما نطالب بإحداث قناة أمازيغية، فإننا لا نطالب بإحداث قناة على شاكله القنوات المتواجدة حالياً بقدر ما نطالب بقناة تخدم الهوية والثقافة والقضية الأمازيغية، بمعنى أننا نريد أن نرى قضايا أمازيغية في الإعلام، فالأمازيغ لديهم قضاياهم الفكرية، السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والهوياتية، وبالتالي فإقصاء أي عنصر من هذه العناصر في مشاريع الأمازيغية في الإعلام هو إختزال و تخييس لمطالب الحركة الأمازيغية في الإعلام.

× الكاتب الوطني للجنة الوطنية لإنصاف الأمازيغية في الإعلام

عندما يحرم الأمازيغ من حقهم في الإعلام ؟



بوكير أفير

أمازيغية خاصة، بالإضافة طبعا إلى حقوق الأمازيغ في القنوات المغربية الأخرى باعتبارهم من دأفي الضرائب ومن ممولي هذه القنوات.

إننا مدعوون، مجتمعنا مدنيا أمازيغيا وفاعلين اقتصاديين، أن ننسج جهودنا وأن نبني مطالبنا منذ الآن - بصعود حكومة الأقلية الفاسية - بالاعتماد، أساسا وبدرجة كبيرة، على القدرات الذاتية، لكن هذا التوجه يتطلب وعيا أمازيغيا جماعيا بأن الخطر العروبي الداهم لن يفرق بين أمازيغي رسمي وآخر مدني، بل الكل مطلوب للطمس والإقصاء، لأن أمانة الأمازيغية هو المطلوب، فالخروج من الطرح التقسيمي التفنيتي الإنتقائي الأمازيغي، بين المكونات الأمازيغية، مطلوب اليوم قبل فوات الأوان وأن نقول بكل ثقة ومسؤولية بأن كل الطروحات الأمازيغية من مختلف مواقعها السياسية والتنظيمية إضافة مهمة للنضال الأمازيغي وأن جهودها المجتمعة أساسية ومطلوبة لتحقيق المطالب الأمازيغية .

العمل من أجل خلق قنوات خاصة بالخارج أساسا لا يجب أن يعفينا من النضال من أجل ديمقراطية الإعلام المغربي ومن استرداد حقنا منه كمواطنين، لذا يتطلب تعميق الجهود من أجل إقامة خطوات نضالية نوعية من أجل انتزاع حقنا في الإعلام الأمازيغي .

● باحث أمازيغي

تواصل الحكومة الفاسية بالمغرب مسلسل سابقاتها من الحكومات المتعاقبة في خرق الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، وهي حقوق بسيطة وغير مكلفة لا ماديا ولا سياسيا، وبالطبع فلا يمكن الحديث، في هذه المقالة البسيطة، عن جميع الحقوق المغتصبة، لكن سأتطرق فقط إلى الحق في الإعلام باللغة الأم الذي تكفله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتي طالما ادعت الحكومة المغربية التزامها باحترامها.

انتظر الأمازيغ كثيرا، ليعلم عن نوايا حكومية بإنشاء قناة أمازيغية بل حدد موعد انطلاقها في أكتوبر 2007، لكن يبدو أن قدر الأمازيغ في هذه البلاد السعيدة هو الإنتظار دائما وأن يوضع شعب بكامله في قاعة الإنتظار، إذ أن وزارة المالية رفضت الإفراج عن ميزانية القناة الأمازيغية، حسب قول وزارة الاتصال ووزارة المالية تقول بأن الشركة الوطنية مؤهلة ماليًا لإنشاء القناة، لتضيق وتبخر آمال عريضة من المواطنين من تسويات حكومية ممنهجة ومقصودة الهدف منها بطبيعة الحال هو إبقاء الحال على ما هو عليه في انتظار تحقيق الحلم التاريخي لحزب الإستقلال بالقضاء على كل ما هو أمازيغي واستيراد واستنبات كل ما هو غير ذلك.

لكن لكي لا نحمل الحكومة ما لإطاعة لها من الاتهامات والمسؤوليات، يبدو أن مسؤولية الأمازيغ بالمغرب كذلك قائمة، إذ عليهم التفكير جيدا في البات وطرق نضالية جديدة لتحقيق مطلب ديمقراطية الإعلام العمومي، كما يلزم التفكير الجدي في إنشاء قناة أمازيغية في أحد بلدان المهجر لتشكّل محكا جديدا للدولة المغربية ستدفعها حتما إلى البحث عن تدارك الموقف والإسراع بإحداث قناة أمازيغية مخافة استقطاب الأعداد الكبيرة من الجالية الأمازيغية بالمهجر، يبقى، إذن، العمل على استقطاب مستثمرين أمازيغ للتفكير في إنشاء قناة أمازيغية مستقلة، واطن أن نجاح هذه الفكرة قد يكون البوابة الأولى للضغط على الحكومة المغربية للإستجابة الفورية لمطلب إحداث قناة

فؤاد أزروال

هناك عقليات لازالت تتعامل مع كل ما هو أمازيغي بنوع من الإقصاء والتمهيش



في تصريح للجريدة، أكد الأستاذ فؤاد أزروال، أنه تقدم للإذاعة الوطنية بالرباط ببرنامج يحمل عنوان " قصة مكان " أو " تحاجيت أمشان "، وتم قبوله، حيث برمج ضمن شبكة برامج شهري نونبر وديجنبر 2007، وهو برنامج يتناول تاريخ عادات وأساطير عدة مناطق من المغرب، وأكد أنه نوع جديد من البرامج التي تحمل رؤيا وثقافة جديدة بخصوص طبيعة البرامج الخاصة بالأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية، وطلب منه تقديم حلقة نموذجية ونالت إعجاب المسؤولين بدار البريهي. كما أكد الأستاذ أزروال أنه قدم البرنامج دون مقابل رغبة منه في إعناء المنتوج الإعلامي الأمازيغي في وسائل الإعلام العمومية، وأعد خمس حلقات إضافية بعد أن طلب منه الحصول على تنازل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون لإعداده، وقد تم الإعلان عن توقيت برمجته في الراديو، إلا أنه تفاجأ بعدم إدراجها في الوقت المخصص له و تعويضه بفترة موسيقية، و في إتصاله بالإدارة المعنية التي أكدت له أن البرنامج ستم برمجته لكنه إلى حد الآن لم يتم ذلك. هذا ويرجع أزروال هذا التماطل إلى العقليات التقليدية التي لازالت تتعامل مع كل ما هو أمازيغي بنوع من الإقصاء والتمهيش.

● باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون ترفع قضية القناة الأمازيغية إلى البرلمان

الوزاني، ورئيس الفريق الحركي السيد سعيد أمسكان، السيد ورجو الهيلع رئيس فريق التحالف الإشتراكي، والسيدة لطيفة بناني سميرس رئيسة الفريق الإستقلالي والتعاضدية. وخلال جلسة يوم 29 نونبر 2007 المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008، تسأل السيد سعيد أمسكان خلال مداخلة أمام البرلمان عن مشروع القناة الأمازيغية، وكذا تعليم الأمازيغية وغياب أي دعم للنهوض بالمكون الأمازيغي في ميزانية الحكومة برسم سنة 2008، كما تطرق السيد نجيب الوزاني في نفس الجلسة إلى الموضوع ذاته، متسائلا عن القناة الأمازيغية التي التزمت الحكومة بانطلاق بثها في شهر أكتوبر 2007، غير أن المشروع لم يخصص له أي اعتماد مالي في ميزانية الحكومة برسم موسم 2008. وإعتبرت اللجنة هذه خطوة تحسيس البرلمانين ورؤساء الفرق مرحلة أولى ستليها خطوات نضالية أخرى.

لإستصدار قرار تخصيص الميزانية الضرورية لإنشاء القناة الأمازيغية و تحقيق دفتر التحملات الذي تم التوقيع عليه من طرف القناتين الأولى والثانية. كما عقدت اللجنة مجموعة من اللقاءات مع بعض رؤساء الفرق البرلمانية قصد مناقشة هذا الموضوع وتوضيحه، ومنها كل من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة الدكتور نجيب



Pain de Noir - Comme ça c'est mieux

الضئيل، هذا في الوقت الذي تم فيه إحداث قنوات جديدة بالعربية كالقناة السادسة والرياضية والقناة التربوية، وإستعداد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون في الأونة الأخيرة لإنشاء القناة البرلمانية. رسالة لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون، ناشدت رؤساء الفرق البرلمانية للضغط على الحكومة

أمام إستمرار عرقلة إدماج الأمازيغية في التعليم والإعلام، خاصة وأن مشروع القناة التلفزيونية الأمازيغية لم يحظ بأي قسط من ميزانية الحكومة برسم سنة 2008، راسل أعضاء لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون مختلف رؤساء الفرق البرلمانية بمجلس النواب، وكانت الرسالة قد ذكرت بالقرار التاريخي للملك محمد السادس في خطابه بأجدير 17 أكتوبر 2007 الذي أكد فيه بضرورة إعادة الإعتبار للأمازيغية، غير أن ورش إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية وكذا في وسائل الإعلام العمومية مازالت تعترضه عراقيل وعقبات تحول دون إنصافها. الرسالة تطرقت إلى الاتفاقية المبرمة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة الاتصال، وكذا المضمون دفتر التحملات الذي وقعته القنوات التلفزيونية مع الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري برسم سنة 2006، و الذي كان ماله الإجهاض ولم ينفذ منه إلا الجزء

ثبت لنا بأن جيوب مقاومة ما أعلن عنه الملك سنة 2001 تشكل أخطبوطا يبدأ من محيط الحكم

عبدالله حيتوس

الإمازيغية كإجراء مرحلي لتصحيح حصيلة أزيد من نصف قرن من الاحتقار والتمهيش. ومؤكد بالنظر لطبيعة تعاطي الدولة مع الملف بأن الإرادة السياسية لتحقيق ذلك غير متوفرة حاليا.

فلا احد يجادل بأن رزنامة (المكتسبات) التي تحققت، بدأت تتراجع بوثيرة أسرع مما يمكن تصوره فلا القناة الأمازيغية أسست ومؤكد أنها لن ترى النور في المدى القريب بالنظر لاختيارات الفريق الحكومي الجديد وموقف أغلب مكوناته من الملف الأمازيغي، كما أن حق ثلاثين بالمائة في كل من القناتين



عبد الله حيتوس

العموميتين يبدو جد مستبعد كذلك. لقد تحدثنا منذ بداية المسلسل الوطني لفائدة الأمازيغية عن العراقيل المؤسساتية والسياسية التي يمكن أن يواجهها اليوم ثبت لنا بأن جيوب مقاومة ما أعلن عنه الملك سنة 2001 تشكل أخطبوطا يبدأ من محيط الحكم مروراً عبر بعض مكونات الحكومة لينتهي عند وزراء معينين بالملف الأمازيغي حكومتهم الصمت وإن تحدثوا فبلغة خشبية لا تتجاوز التأكيد على ضرورة النهوض بالأمازيغية. مما يحتم علينا البحث في القاموس السياسي الحكومي المغربي عن معنى النهوض.

أما الأمر الثالث فمرتبط بمسؤولية الفاعلين الأمازيغيين وبحيلنا ذلك منطقياً إلى الوضع التنظيمي للمكونات الأمازيغية المناضلة، ففي الوقت الذي تعرف فيه حركيتها زخماً ملحوظاً انقسمت إلى مجموعات وأن كانت ذات فعالية ميدانية ولها من الإرادة ما يفي بالغرض، فهي عاجزة عن تحمل الكلفة النضالية والسياسية لمثل المطالبة بالحق في الإعلام وذلك للأسباب التالية: عدم اعتراف الدولة بالجمعيات الأمازيغية الفاعلة ذات الامتداد، كشريك حقيقي في تدبير الملف على غرار المقاربة التي سلكتها في تدبيرها ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث اشركت الجمعيات الحقوقية التقليدية. وهي بذلك تشد عن القواعد المتعارف عليها عالمياً في مثل هذه الحالات. وقلة الموارد المادية والبشرية لدى أغلب مكونات الحركة الأمازيغية بالنظر لحجم التحديات الراهنة. ووجود خلل في الحوار والتنسيق بين تلك المكونات و خلل في ترتيب الأولويات وانقسام المكونات الأمازيغية حول استراتيجية العمل الواجب اعتمادها حيال المسلسل الوطني لفائدة الأمازيغية. و غياب الوعي، لدى بعض المكونات الأمازيغية، بالعمل التكاملي واحترام استراتيجيات الفاعلين الأمازيغيين الآخرين مهما كانت مواقعهم، مما خلق جوا من النفور وتبجيس واحتقار أعمال الآخرين بشكل غير مسوق.

هذا الوضع التنظيمي والنفسية الشبيهة بالعمى الجماعي للمكونات الأمازيغية يجعلها مسؤولة هي الأخرى عن وضعية الأمازيغية في الإعلام. وقد لا نجانب الصواب إن قلنا بأن تصحيح هذه الأوضاع التنظيمية وخلق الأجواء المناسبة لتنسيقات موضوعاتية عقلانية تحترم عمل كل الفاعلين مهما كانت مواقعهم دون أن يتنازل أي طرف عن قناعاته المبدئية، هو المفتاح الحقيقي لإحقاق الحق في الإعلام. لأن ترتيب البيت الداخلي سيجعل الفاعل السياسي الحاكم مقتنع بجدية مطالبنا وبجدية تهديداتنا بالإحتجاج.

● رئيس منظمة تاماينوت

الإعلامي بالقناة الثانية، جامع كلحسن للعالم الأمازيغي، لازلت متحفظة على إنشاء القناة الأمازيغية

■ إلى حد الآن ماهي الأشواط التي قطعتها النشرة الأمازيغية بالقناة الثانية؟
■ انطلقت النشرة في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر 2006. نحن الآن على بعد أيام قليلة من الذكرى الأولى لميلاد النشرة. في البداية كان العمل منصبا على إعداد الطاقم ونهايله. الآن نستعد للمرور إلى نشرة بمقدم وبمدة زمنية مماثلة لباقي النشرات بالعربية والفرنسية.
■ ماهو الإطار القانوني المنظم للنشرة، خاصة فيما يتعلق بما جاء في دفتر التحملات بين المهنيين من وزارة الاتصال والشركة الوطنية للإعلام والإرسال؟
■ ينبغي الإشارة إلى أن النشرة بالأمازيغية ليست داخلية ضمن دفتر التحملات، بل في إطار اتفاقية بين وزارة الاتصال والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ثم إن النقاش حول إحداثها كان قرارا داخليا حتى قبل توقيع الاتفاقية. فهي إذن نتيجة لرغبة المشتركة بين القناة الثانية وشركائها.
■ لماذا تتركب النشرة موضوعاتيا، ومالذي حدد هذا التقسيم؟
■ لا تختلف النشرة بالأمازيغية عن باقي النشرات إلا بلغة التقديم أما مواضيعها فهي نفس مواضيع الحدث وطنيا ودوليا مع الحرص على ضمان توازن بين الفقرات أي السياسة والمجتمع والثقافة والرياضة وغيرها. وهو تقسيم يفرضه شروط المهنة.
■ هل الصحفيون الذين يعدون النشرة الأمازيغية يعملون بعقد عمل أم بعقد برامج؟ وماذا لم يتم إدماجهم إلى حدود الساعة؟
■ الصحفيون العاملون بالنشرة تسري عليهم نفس شروط التعاقد التي يخضع لها باقي العاملين بالقناة. منهم المدمج سلفا وصاحب وضعية الصحافي المتدرب والصحافي المتعاون. وعملية الإدماج ستتم وفقا للأجور والمعايير المعمول بها داخل القناة.
■ يلاحظ أن الصحفيين المنشطين للنشرة لا يظهرون على الشاشة، ذلك أن ما يقدم لم يخرج عن شكل العمل الإذاعي والعمل التلفزيوني يقتضي أن يظهر الصحفي المقدم للنشرة وهذا استثناء بالنسبة



جامع كلحسن

إلحاحكم إلى ماذا يعزى ذلك؟
■ حرصنا منذ البداية على التثنية والتدرج، لأن فن التقديم يحتاج للتكوين والتدريب مكثف شرعنا فيها منذ أسابيع. وكما أوضحنا لك سلفا سنمر إلى نشرة مقدمة قريبا.
■ إلى أين وصل تطوير المعجم الإعلامي الأمازيغي وماهي إمكانات الاستفادة من الإذاعة الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ليست هناك خلايا البحث في هذا المجال؟
■ تطوير المعجم الإعلامي عملية يومية يجتهد فيها أفراد طاقم النشرة بمجهوداتهم الخاصة ويتعاون فيما بينهم. من جهته المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بصدد وضع آخر للمسات على المعجم الإعلامي ويستشير في ذلك المهنيين من القناة الثانية والأولى.
■ لماذا غالبا ما يتم إستئناس الأخبار المقدمة بالعربية أول أمس وتتم ترجمتها إلى الأمازيغية وتقدم اليوم مثلا؟
■ ليست هناك أي عملية استئناس. فالحدث الذي يفرض نفسه يعالج في جميع النشرات ثم إن النشرة بالأمازيغية تتميز بإدراج مواضيع يمكن أن نسميها مواضيع روبروطاجات القرب الأمازيغي، أخذا بعين الاعتبار طبيعة الجمهور الذي يشاهد النشرة.

■ باعتباركم من ذوي تجربة إعلامية كبيرة داخل القناة الثانية، كيف تنظرون إلى مشروع القناة الأمازيغية التي لم تر النور بعد.
■ لست ذا تجربة كبيرة بالقناة، فهناك من سبقني إليها بسنين وهناك من الرءاء من له تجربة طويلة بمؤسسات أخرى قبل القناة. أما عن رأيي في مشروع القناة الأمازيغية فلا زلت متحفظة على إنشائها الآن لسبب واضح هو محدودية الإنتاج بالأمازيغية. فمثل هذا المشروع يحتاج إلى إعداد مسبق ليس فقط على مستوى الموارد المالية والبشرية بل على مستوى شبكة الإنتاج من سينما ومسرح وغيرها.

● حاوره عبد النبي إسماعيل

مليكة منوك

“باركا” من فلكرة الأمازيغية

وباحثين في مجال الثقافة الأمازيغية، تبين على أن أسماء المدن هي أسماء من عمق الثقافة الأمازيغية ولكن إعلامنا يكرس مفهوم أن المدن هي مدن ذات أسماء عربية على عكس القرى التي تمثل الأمازيغية بالنسبة لهذا الإعلام الذي يصور الإنسان الأمازيغي على أنه مجرد هيكل فارغ لا يستطيع شيئا إلا الرقص، مع العلم أن الأكتاف التي تتحرك خلال رقصة أحواش تتوسطها أدمغة.

أضيف على أنه يجب الدفع نحو توحيد اللغة الأمازيغية، بدل الإبقاء عليها في صيغة التعابير الثلاث الريفية والأمازيغية وتماثلت بالنسبة لمشروع القناة السابعة، هناك فعلا عراقيل، حالت دون إنشائها، أول هذه العراقيل هو تنكر البعض للأمازيغية، على المشاهد الأمازيغي، المطالبة ببرامج ثقافية أمازيغية ومبدجة ومكتوبة بالأمازيغية ويجب كتابة الجينريك بالأمازيغية وتجاوز الرقابة على هذه اللغة، لأن المسؤولين يتحفظون، بل يرفضون ظهور العلم الذي يرمز إلى الثقافة الأمازيغية على الشاشة، لكن اعتقد أن ظهور العلم بالرمز الأمازيغي “AZA” مسألة عادية. لا بد للمسؤولين معرفة أن الأمازيغية ليست فلكورا ولا بد لهم من الاعتراف بأن تطور هذه اللغة رهين بإعداد برامج أمازيغية وندوات ثقافية وبرامج للأطفال، فلا يعقل أن تكون الأمازيغية في التلفزة مقتصرة على أحواش وكفى.

أعود للقناة الأمازيغية وأتمنى أن تعيد للأمازيغية الاعتبار وتخصص وزارة المالية الميزانية الخاصة بالقناة، لأن المسألة وطنية ولم تعد تقتصر على فئة دون أخرى وأتمنى إن تم تأسيس هذه القناة أن يتم معها إنشاء قسم للأخبار خاص عوض الأخبار المعادة لأن أهم شيء في أي قناة هو قسم الأخبار.

× معدة ومقدمة برنامج «Asarag» بالقناة الأولى



مليكة منوك

واقع الأمازيغية في المشهد السمعي البصري، لزال لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب فلم يعرف هذا الواقع تحولا جذريا، وحسب تجربتي المتواضعة في مجال الإعلام، فمُنذ 1999 قدمت مشروع برنامج ناطق بالأمازيغية في التلفزة لكن تم رفضه، نظرا لعدم وجود الأمازيغية في التلفزة آنذاك، وقد عانينا من عدة ضغوطات في هذا المجال، حيث كنت كلما عملت على تغطية لنشاط جمعية من الجمعيات الأمازيغية فإن المسؤولين يرفضون علي إزالة حرف تيفيناغ، وقد كانت كلمة “أزول” ممنوعة التداول، وفي ذلك الوقت، كنت أقدم نشرة الأخبار بالأمازيغية بالإذاعة، وكان مفروضا علينا أن نبدأ الأخبار “بالسلام عليكم وإن كان بالإمكان بداية الأخبار بتحيةة “أزول” لأن تنكر الآن بوجود انفتاح واعتراف بالأمازيغية كلفة، ولو جزئيا، لأنه فيما قبل كانت الأمازيغية عبارة عن لهجات، بالرغم من ذلك لازلت لم تصل إلى صورة الأمازيغية الحقيقية داخل المشهد الإعلامي، لأن القنوات تعطين صورة مشوهة عن الأمازيغية والأمازيغ، على اعتبار أن البرامج المقدمة من طرف القنوات بخصوص الأمازيغية، يقتصر تصويرها في الجبال والمناطق النائية، على الرغم من وجود الأمازيغ والأمازيغية في المدن الكبيرة، كما نجد أمازيغ ذوي مراتب عالية كاستاذة جامعيين وطلبة بالكليات وصحفيين أمازيغ، وأعتقد أن هؤلاء هم الذين يمثلون فعلا الأمازيغية بصورتها الحقيقية. أحاول انطلاقا من برنامج “Asarag” أن أعطي الفرصة للكفاءات الأمازيغية بالمدن للظهور. ومن هذا المنطلق أسعى إلى أن أعطي منظور جديد للإنسان الأمازيغي، بدل الصورة القديمة التي تقدمه على أنه الأمازيغي البدوي الذي يعيش في الجبال. أقول في هذا الصدد “باركا من الفلكرة”، لأن الأمازيغية هي حضارة، سواء في البادية أو في المدينة، وهي ثقافة توجد في كل زمان وفي كل مكان.

في البداية كانت المواضيع التي اقترحت لأشتغل عليها هي مظاهر الثقافة الأمازيغية في المجال الحضري، في البداية استغرقت للعنوان نفسه، وبعد مناقشة الموضوع مع أستاذة

فاطمة الضعيف*

البرامج الأمازيغية بالقناتين لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من دفتر التحملات



فاطمة الضعيف

انطلقت سبعة برامج ابتداءا من نونبر/ديسمبر 2006 في إطار دفتر التحملات للقناة الأولى والثانية، لكن هذه البرامج لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من دفتر التحملات، حيث مازال نقص في برامج الإرشاد والبرامج الاجتماعية والسياسية، كما أن القنوات ذاتها، لم تلتزم بما تعهدت به فيما يخص الدراما وهو إنتاج 12 فيلم ومسرحية في السنة.

من جهة أخرى، لم تقم القناة الأولى بتطوير نشراتها بالأمازيغية حيث مازالت تحتاج إلى التفتيح شكلا ومضمونا، مما يدل على حاجة العاملين في الإعلام الأمازيغي إلى التكوين، حيث لا تشد إليها المشاهد كما أن البرامج تبث في الوقت الميت الذي هو الثانية بعد الظهر فلا يشاهدها إلا القلة، مما يظهر معه عدم رغبة المسؤولين عن التلفزيون في تشجيع هذه البرامج وتطويرها.

أما الإذاعة الأمازيغية فرغم زيادتها في عدد ساعات البث إلا أنه مازال لا يحظى كافة التراب الوطني بالتغطية الكاملة، حيث يجد الجمهور صعوبة كبيرة في التقاط الأمازيغية.

× عضوة لجنة الدفاع عن الأمازيغية في التلفزيون

محفوظ فارس ×

الدولة لا تتجاوب مع المطالب الأمازيغية

إن ما صرح به وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مؤخرا، بخصوص القناة الأمازيغية، لا يندرج ضمن أية أجندة، ولا ضمن أي برنامج سنوي، فميزانية موسم 2008 مرت دون أن تتم فيها الإشارة إلى شيء اسمه القناة الأمازيغية، وإذا كان الوزير يتحدث عن السنة المقبلة، أي 2009 فهو من دواعي الإستغراب الحديث عن سنة لم تصل بعد. صراحة، إن ما نراه ونسمعه اليوم هو ضحك على ذقون المغاربة، كما لو أنهم لا يفهمون أو ليست لهم القدرة على تحليل ما يصدر من سلوكيات عن المسؤولين السياسيين في المغرب. اليوم تأكد لنا أن الأمازيغية والأمازيغيين يزجون الكثير ممن يسترقق ويمتنع من دماهم كل يوم، كما أصبح من الضروري والواجب على الحركة الأمازيغية أن تقوي نفسها بالإنحداد، فنحن مهددون في كل شيء أكثر من أي وقت مضى، فالحكومة والى الدولة المغربية لا تريد أن تتجاوب مع مطالب إيمازيغن بل أصبحت تمارس عليهم قيود و ضغوطات.

× المنسق الوطني للجنة الوطنية لإنصاف الأمازيغية في الإعلام.

تصريحات المواطنين

● إبراهيم قنوري: يقال

بعدما انتظرنا بشغف كبير، انطلاقا بث القناة التلفزيونية الأمازيغية لبرامجها، تفاجأنا، كما تفاجأ الجميع، بالأعذار الواهية التي استندت عليها تصريحات كلا من وزير الاتصال ومدير الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، القائلة بأن الحديث عن هذا المشروع سابق لأوانه، لأن الحكومة لم تخصص له ميزانية كما أن الموارد البشرية غير متوفرة. اليس لنا، نحن الأمازيغ، الحق في إعلام أمازيغي، يجعلنا نتواصل فيما بيننا في أفق أن نتواصل مع العالم الخارجي، لأن القنوات المتوفرة حاليا لا تساهم إلا في عزلنا عن العالم الخارجي. نحن ندفع ضرائب ورسومات، لا شك أنها هي مصدر تمويل القنوات التلفزيونية الست المعتمدة في بلادنا، دون أن تكون لنا مكانة في برامجها. ونحن مستعدون لدفع ضرائب أكثر من أجل توفير الدعم المالي لمشروع إنشاء قناة تلفزيونية أمازيغية.

● عبد الله وأخير: عامل في مصينة

لا يمكن لأحد أن ينسينا التزامات وزارة الاتصال بخصوص إنشاء قناة تلفزيونية أمازيغية في غضون السنة الحالية، ونحن نتساءل عن سبب هذا التأخر. وإذا ما تم التراجع عنها بشكل نهائي، فلن يزيدنا ذلك إلا فقداننا للثقة في مسؤولينا، وسيجعلني ذلك شخصا اعبر عن احتجاجي بالطرق المشروعة، لأننا نحن الأمازيغ، لنا الحق في مشاهدة برامج تربية وترفيهية أمازيغية ولا سيما تلك الموجهة للأطفال، فالقناة التلفزيونية

الأمازيغية، لن يستفيد من خدماتها الذين لهم دراية بالأمازيغية فقط، بل ستكون قناة مغربية بامتياز، لأنها ستكون في متناول من لا يعرف الأمازيغية لتعلم تيفيناغ واللغة الأمازيغية أيضا.

اليسار الجمهوري الكتالاني يتبنى القضية الأمازيغية



المهاجرين
المغاربة
المتواجدين
بكامبل
الستراب
الإسباني
وخصوصا
المخردون
من منطقة
الريف.
الأحزاب

من
تداعيات
الزيارة
التي قام
بها العاهل
الإسباني،
خوان
كارلوس،
إلى
المدينتين
الأمازيغيتين



تين سبتة و مليلية يومي 5 و 6
نوفمبر المنصرم، صدور مجموعة من
التصريحات لقياديين في حزب اليسار
الجمهوري الكتالاني المعروف بتوجهه
الإستقلالي والمعارض للنظام الملكي
وللقومية الإسبانية التي يمثلها الحزب
الشعبي بشكل قوي مع الحزب الإشتراكي
العمالي الإسباني، ودفاعه المستميت على
اللغات والقوميات والثقافات المهدة
بالإنقراض والمعرضة للإضطهاد وعن حق
الشعوب في تحقيق المصير، حيث
إعتبر زعيم هذا الحزب (جوزيف لويس
كاروت ريبيرا)، وهو في نفس الوقت نائب
رئيس الحكومة الكتالانية، أن إسبانيا
ترجع إلى القرن الماضي وأن الصراع القائم
حاليا حول المدينتين، هو إشكالية
إستعمارية والهدف من هذه الزيارة هو
إثبات من هو أكثر قومية من الآخر بين
الحزبين الشعبي والإشتراكي وذلك
إستعدادا لخوض غمار الإنتخابات
البرلمانية القادمة.

أما الناطق الرسمي بإسم الفريق النيابي،
لنفس الحزب في البرلمان الإسباني (جوان
تارضا)، في تعليقه على هذه الزيارة، إعتبر
أنه من العار على الدولة الإسبانية عدم
إدماج اللغة الأمازيغية في النظام التربوي
وعدم الإعترا ف برسميتها في مليلية، كما
أشار في تصريحاته، التي نشرتها
الصحافة الكتالانية، إلى إستعمال الجيش
الإسباني للأسلحة الكيماوية ضد شمال
إفريقيا، وأنه لامعنى لمطالبة إسبانيا لجبل
طارق، إذا طبقت نفس المنطق على سبتة
ومليلية، كما أشار إلى أهمية المغرب من
وجهة نظر إقتصادية، نظرا إلى حجم
الإستثمارات الإسبانية في هذا البلد، والتي
يمثل فيها الإستثمار الكتالاني ما يناهز
الثلث وأن كتالونيا تأوي حوالي نصف

الحركة الثقافية الأمازيغية تحتج أمام البرلمان والجامعة و
الدولة ترد باعتقال مناضلين جدد

المنصرم على اعتقال كلا من بوجمعة الليج
وابراهيم موعشى بعد توقيفها بأحد أزقة
مدينة الراشدية، أحيلا فيما بعد على النيابة
العامة، التي أحالتهما بدورها على السجن
المركزي بالراشدية، في انتظار التحقيق
معهما. وفي السياق ذاته، واستمرارا للإشكال
النضالية التي
تخوضها
الحركة الثقافية
الأمازيغية
بمختلف المواقع
الجامعية، عمل
كل من موقع،
أكادير، إمتغرن
و أمكناس،
على تنظيم
ثلاث أسابيع
ثقافية، خلال

شهر نونبر المنصرم، تحت شعار "جميعا من
أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين للقضية
الأمازيغية"، دعما منها للمعتقلين بكل من
سجن توشكا بامتغرن (الراشدية) وسيدي
سعيد بأمكناس، وتنديدا بالمحاكمات الصورية
والإعتقالات التعسفية والمتابعات التي طالت
مناضلي MCA.. هذا وتضمنت الأنشطة
المنظمة، مجموعة من الندوات، أطرها كل من
الأساتذة، عبد الله زارو، سعيد باجي،
مصطفى بريس أسمال، نزيه بركان، عبد الإله
سنتيو. وموازاة مع الأنشطة ذاتها تم تنظيم
ورشات للفنون التشكيلية، بامتغرن، أطرها
الأستاذ موحند السعيد، كما عرض، خلال
الأنشطة الثلاث، مجموعة من الأشرطة السمعية
والبصرية النضالية بالإضافة إلى معرض
الكتاب، ولوحات تشكيلية... لتختتم الأنشطة
بتنظيم تظاهرات احتجاجية جابت رحاب
الجامعات الثلاثة المذكورة.

شهدت الساحة المقابلة لمقر البرلمان المغربي
وعوموم شارع محمد الخامس بالرباط يوم 25
نونبر 2007 وقفة احتجاجية تضامنية مع
المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية
الأمازيغية، وذلك استجابة لدعوة أمهات
المعتقلين السياسيين، ولنداءات التنسيقية
الوطنية للحركة
الثقافية
الأمازيغية وكذا
جل المواقع
الجامعية، فضلا
عن التنسيقيات
واللجان المحلية
لدعم المعتقلين
السياسيين
للحركة الثقافية
الأمازيغية في جل
مناطق المغرب،



جانب من الوقفة المنظمة أمام البرلمان

الوقفة جاءت كذلك بعد العديد من الوقفات
الاحتجاجية المحلية والبيانات التضامنية
والتنديدية، وبعد مجموعة من خطوات الدعم
المادي والمعنوي للمعتقلين السياسيين
وعائلاتهم.

الوقفة الاحتجاجية عرفت مشاركة ما يزيد عن
300 مواطن ومناضل أمازيغي، قدموا من كل
جهات المغرب للمطالبة بإطلاق سراح
المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية و
القابعين في كل من سجن أمكناس والراشدية،
وتعتبر هذه الخطوة الأولى من نوعها ومن
حجمها أمام البرلمان، حيث رفعت شعارات تندد
بالتهميش والإحتقار الذي يتعرض له الأمازيغ
في كل مكان من مناطق المغرب، ووعد الشباب
الأمازيغي بالإستمرار في المقاومة بكل الأشكال
النضالية المشروعة حتى ينال الشعب
الأمازيغي حقوقه كاملة.
هذا وأقدمت الأجهزة الأمنية يوم 26 نونبر

المغربية أحزاب أجنبية:
إذا كانت أحزاب كتالانية تبنت الدفاع عن
اللغة الأمازيغية في المناطق الخاضعة
للسيادة الإسبانية بشكل قوي، أصبح يثير
غضب الأحزاب اليمينية والتي لازالت
تحكم منذ زمن بعيد في سبتة ومليلية،
حيث يسيطر الحزب الشعبي على حكومتها
هاتين المدينتين، منذ زمن بعيد، نظرا
للتخوف الذي يورق المركز الإسباني من
ظهور حركات إستقلالية بالمدينتين.
والسؤال المطروح لماذا لا تتبنى الأحزاب
المغربية الدفاع عن الأمازيغية والشعب
الأمازيغي في المغرب؟

حيث إستند العروبيون المغاربة
بالجامعة العربية وبهيئة المحامين العرب
وجميع التنظيمات العروبية، من أجل أن
يحشدوا الدعم مع العلم أن هذه القضية
بعيدة عن العرب جغرافيا وثقافيا
وتاريخيا... ومن المفارقات المؤسفة خروج
بعض الريفيين المحسوبين عن التنظيمات
الحزبية والمرتبطين بالمصالح المخزنية
للتظاهر في الشوارع الريفية مستعملين
لغة قريش كخطاب تطميسي ضبابي
للحقيقة الأمازيغية لشمال إفريقيا.

ولماذا يحرمون على الأمازيغ تأسيس
وخلق إطار سياسي تدافع عن قضايا
إيمانيغ التي تظل إلى حد الآن من
الطابوهات المحرمة على النخب الحزبية
القومية العروبية المركزية، وخصوصا
تجاهلهم لقضية دسترة اللغة الأمازيغية
وتماطلهم في إخراج قنوات إعلامية
أمازيغية جهوية ووطنية وكل ما يتعلق
بإنصاف الأمازيغية والأمازيغ.

من هنا يظهر أن الأحزاب المغربية أحزاب
أجنبية عن قضايا الشعب المغربي، في
الوقت الذي نجد فيه أحزاب وطنية
كاتالانية تدفع عن قضايا شعوب أجنبية.

● سليمان بلغربي

تمزية



المرحوم سعيد الخطابي

ببالغ الحزن والأسى تلقينا في جريدة العالم الأمازيغي،
مؤسسة دافيد هارت، لجنة دعم ومساندة مؤسسة الأمير
محمد بن عبد الكريم للدراسات والأبحاث بأجدير بالحسيمة،
وجمعية الريف للتضامن والتنمية، نبا وفاة الأستاذ سعيد
الخطابي نجل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي (مولاي
موحند) عن سن يناهز 75 سنة، إثر سكتة قلبية تعرض لها
يومه الخميس 08 نونبر 2007 بالقاهرة المصرية، وبهذه
المناسبة الأليمة تتقدم كل من هيئة تحرير جريدة العالم
الأمازيغي، ومؤسسة دافيد هارت، لجنة دعم ومساندة
مؤسسة الأمير محمد بن عبد الكريم للدراسات والأبحاث
بأجدير بالحسيمة وجمعية الريف للتضامن والتنمية،
بتعازيها لشقيقته عائشة ولعائلة الفقيد عموما، راجين من
الله أن يلهم الجميع الصبر والسلوان وأن يتغمد الفقيد
بالمغفرة والرضوان.

● ببالغ الأسى والأسف تلقى كل من طاقم جريدة العالم
الأمازيغي ومكتب جمعية Azmezz الثقافية والاجتماعية
نبا وفاة والد الأستاذ إبراهيم عيناوي، رئيس جمعية أزمن يومال ن داس، وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم
طاقم تحرير الجريدة ومكتب الجمعية ومنحروطها بأحر التعازي للأستاذ إبراهيم عيناوي ولأسرته
الصغيرة والكبيرة، راجين من الله أن يلهم الجميع بالصبر والسلوان.

إعلان عن

إبداء الرغبة في إنجاز رسوم تربوية على وجه التعاقد

يعلم عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن فتح باب الترشيحات من أجل إبداء الرغبة في إنجاز
رسوم وصور توضيحية تربوية، على نحو فرص لتعليم اللغة الأمازيغية، في إطار برنامج عمل مركز
البحث والبيداغوجية، برسم سنة 2007.
ويتعلق الأمر بإنجاز الرسوم التوضيحية وتصميم resolution 200 و72 (600x80)

يشترط في المترشح:

- * أن يكون ذا تجربة في إنجاز الرسوم والأشرطة المصورة بصفة عامة، ورسم شخصيات
القصص والمناظر بصفة خاصة.
- * أن يكون متمكنا من معالجة الرسوم بالبرمجيات المعلوماتية المتخصصة.

يتكون ملف تقديم العروض من الوثائق التالية:

- طلب خطي لإبداء الرغبة في إنجاز الرسوم على وجه التعاقد موجه إلى السيد عميد المعهد
الملك للثقافة الأمازيغية.
- سيرة ذاتية للمترشح مشفوعة بالشهادات الضرورية.
- نبذة عن تجربة المترشح والمشاريع المنجزة في مجال التخصص المعني بالأمر.

تودع ملفات الترشيح قبل يوم 25 دجنبر 2007، على الساعة الرابعة مساء، كآخر أجل، بمكتب الضبط
بالمعهد، أو يارسالها، في نفس الأجال، بواسطة البريد، إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان
ص.ب 2055، حي الرياض
الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)

شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب 2055، الرباط، الهاتف: 037 27 84 00 01 02 03 04 05 06 07 08 09 - الفاكس: 037 27 84 00 00
Avenue Alal El Fassi, Médina Al Erfan, Hay Riad, B. P. 2055 - Rabat, Tél. : 037 27 84 00 01 - Fax: 037 27 84 00 00

خالد الزيراري، نائب رئيس الكونكريس العالمي الأمازيغي، للعالم الأمازيغي:

فضحنا السلوكات اللامسؤولة للقذافي بشأن الأمازيغية



خالد الزيراري

في موضوع الشأن الأمازيغي الليبي، قد توفرت لي معلومات دقيقة، ساعدتني على إنجاز تقرير مضاد لما تقدمت به الدولة الليبية في هذا الشأن والكلام دائما لنائب رئيس الكونكريس العالمي الأمازيغي.

أما عن سؤال عما إذا كان التقرير الذي تقدم به الكونكريس أمام لجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بجنيف، في حد ذاته نقدا ذاتيا من المنظمة الأمازيغية للزيارة التي قام بها بعض أعضائها بدعوة من العقيد معمر القذافي إلى ليبيا، فنفي المتحدث إينا أن يكون الأمر كذلك، وأن الزيارة تمت إلى ليبيا بقرار من المجلس الفيدرالي للكونكريس في اجتماعه بتيزي وزو، وذلك بهدف طرح القضية الأمازيغية أمام معمر القذافي، واتضح فيما بعد أن الرجل ليست له الإرادة من أجل حل الملف العالق في البلاد، وهو ما دفع بالكونكريس إلى تنويز الرأي العام والمنظم الدولي بهذا الواقع المزري للأمازيغية في ظل نظام القذافي. وهو ما تم من خلال فضحنا لسلوكات غير المسؤولة للقذافي أمام لجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بجنيف، يقول خالد الزيراري.

تتماشى والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما ركز التقرير المذكور على الخطابين الأخيرين لمعمر القذافي، الأول جرى بتاريخ 2 مارس 2007، حيث تحدث عن انقراض إيمائغ ونفى أي وجود أمازيغي في ليبيا، متجاهلا واقع الشعب من حيث اللغة والهوية والثقافة الأمازيغية، أما التصريح الثاني، الذي أدلى به القذافي يوم 7 أكتوبر 2007، فقال بصريح العبارة أن ليبيا عربية، ومن ليس بعربي فيلرحل عنها".

لإثبات كل التسعفات والإعتقالات والمتابعات التي يمارسها نظام القذافي في حق الشعب الليبي، استندنا على جملة من الخرجات الإعلامية القذافية، يضيف الأستاذ خالد الزيراري.

ومن جهته، حاول الوفد الرسمي الليبي تلميح وجه نظامه، حيث نفى وجود أي مشكل من شأنه أن يعترض سبيل الأمازيغية والأمازيغ في ليبيا، متحذرا في أشغال الملتقى الأخير بجنيف، إلا أن الكونكريس قدم عكس ذلك، يقول الزيراري، وأعطي مجموعة من الحالات التي تكذب ماورد رسميا، حيث سجل انتهاكات تاريخية، من بينها الموت الغامض لسعيد سيفا، والذي كان من المفروض على النظام الليبي أن يجيب على هذه التساؤلات.

التقرير كان تقريرا ميدانيا بامتياز، حيث رصد الإعتقالات والمتابعات والإختطافات التي مورست في حق النشطاء والأمازيغ الليبيين، يضيف الزيراري. ففي مجال الإختطافات، أشار التقرير إلى حالة دامت ليلة واحدة في حق مناضل أمازيغي، أطلق سراحه فيما بعد. في حين أشار الكونكريس إلى إعتقالات الثمانينات، ومعاناة كلا من المعتقلين محمد أومادي وحمراني في السجون الليبية لمدة تزيد عن تسع سنوات. "الآن يمكن الحديث عن مضايقات وحصر شبه كلي مضروب على النشطاء الأمازيغ، يضيف خالد الزيراري. في الوقت الذي كنت أصيح فيه بالتقرير الموزاي الذي تكلفت به شخصا، عملت على التنسيق، سواء مع المناضلين المتواجدين بالداخل أو بالخارج، وبالتالي، أعتقد بحكم الزيارة التي قمت بها إلى ليبيا وباللقاءات التي أجريتها

قال خالد الزيراري، نائب رئيس الكونكريس العالمي الأمازيغي، في تصريح أدلى به للجزيرة، أن تقديمه للتقرير الموزاي عن وضعية الأمازيغية والأمازيغ بليبيا، جاء كما جرت به عادة المنظمة التي تقدم تقارير موازية للتقارير الرسمية المقدمة من قبل دول وحكومات شمال أفريقيا. وكانت الدولة الليبية قد قدمت تقريرها حول الموضوع، أمام لجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بجنيف يومي 17 و 18 أكتوبر المنصرم. مجموعة العمل الليبية حضرت هي الأخرى هذا الملتقى الممتد على مدى يومين وقدمت تقريرها المجابه لما أتى به التقرير الرسمي الليبي.

إلى ذلك رصد تقرير الكونكريس العالمي الأمازيغي، الذي تكلف خالد الزيراري بإنجاظه وتقديمه في جنيف، جملة من الإنتهاكات الجسيمة المسجلة في الشأن الأمازيغي بليبيا، على غرار التقارير المماثلة التي سبق للمنظمة أن قدمت عن تلك الوضعية التي تعيشها الأمازيغية والأمازيغ بالمغرب شهر ماي 2006، لما استمعت لجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية إلى الدولة المغربية وهي تقدم تقريرها الرسمي في هذا الشأن، والذي أثار حينها جملة من الإستهفامات والردود. وفي السياق ذاته تكلف رئيس الكونكريس لونس بلقاسم هو الآخر بإنجاز وتقديم تقرير موازي لتلك الذي قدمه وفد الحكومة الجزائرية عن وضعية الأمازيغية بالبلاد أمام لجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يومي 22 و 23 أكتوبر 2007.

أما عن مضمون التقرير الموزاي، فأكد الزيراري، أنه أشار إلى المنع الكلي للأسماء الأمازيغية بليبيا، مستندا في ذلك على وثائق موقعة من القسم الخاص للحالة المدنية الليبية، حيث هناك قانون يمنع بشكل واضح تسمية الموالد بالأسماء الأمازيغية، قائلا: لنا حالات كثيرة من الاسامي الأمازيغية المتنوعة في زواة وإفران وجادو وطرابلس... التقرير الموزاي للكونكريس العالمي الأمازيغي، ارتكز كذلك على منطوق الترسانة القانونية اللاديموقراطية الليبية، من حيث هي سالبة لحق الوجود والعيش في أمان، والتي لا

AWAL IDDEREN



محمد بسطام

هل يتوقف إدماج الأمازيغية؟

إن أهم مؤشر يحمله التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول عباس الفاسي هو الوضوح التام تجاه اللغة العربية، والضبائية والتعويض تجاه الأمازيغية، مما يوحي بأن هناك ممارسات قد لا تكون في صالح إجراء إدماج اللغة الأمازيغية سواء في المسارات الدراسية التعليمية، أو في القطاع الإعلامي المتلفز، أو في المرافق ذات الصلة بالحياة العامة، فإدماج اللغة الوطنية الأمازيغية في المسارات الدراسية التعليمية مازال خاضعا ل«صدقات» واضعي ميثاق التربية والتكوين، الذين ربطوا إجراء الإدماج بأمزجة المسؤولين على مستوى الأكاديميات الجهوية من خلال البند: 115، مقابل تعزيز وضعية التعريب من خلال البند III، مما يجعل أي حديث عن كون الأمازيغية مكون أساسي نرا للرماد في العيون، بل وضحا على الذقون، وفي هذا الإتجاه يصب التصريح الحكومي، حيث أن الوزارة المعنية لم يتجاوز اهتمامها بالموضوع اتفاقية الشراكة مع مؤسسة Ir-cam دون أن تتحمل مسؤولياتها كاملة على غرار ما تقوم به تجاه المواد واللغات الأخرى، من تكوين ومراقبة وإلزامية وتآليف وتخصيص وتنقيط، وهذه السياسة الجرعاعية المتسمة ب«الحكرة» انعكست سلبا على واقع الحياة المدرسية، وخير دليل على ذلك يمكن أن نلمسه في محاولة توقيف العمل بالمذكرة الوزارية 130، أما القطاع الإعلامي المتلفز، فإن الوعود والتطمينات الممنوحة من خلال بنود إتفاقية الشراكة، ولا غير، والتي ما فتى الناطقان: السابق واللاحق يلوحان بها، فإنها لم تبارح مكانها، بإستثناء بعض الشذرات، أما المرافق ذات الصلة بالحياة العامة فلا شيء يذكر، وأمام الصمت المريب للمنع عليهم بالمقاعد البرلمانية بنوعيتها، الذين حولوا المؤسسة التشريعية وعملها إلى جلسات مملة ورتيبة، وأمام صمت الأحزاب المشاركة والمقاطعة، وصمت النقابيين والحقوقيين، وصمت وسائل الإعلام حيال هذه الكارثة التي تهدد الأمازيغية: لغة وثقافة وهوية، فإن الواجب الوطني النضالي يقتضي من الحركة الأمازيغية وفعاليتها الدعوة إلى فتح تحقيق وطني للكشف عن ملاسبات عرقلية وتوقيف إجراء إدماج اللغة الوطنية الأمازيغية في التعليم والإعلام والحياة العامة، والجيوب التي يمكن أن تكون وراء هذه الممارسات اللاوطنية الدنيئة، لأن الموقف لا يحتمل سوى البحث عن أساليب الضغط والإحتجاج والإقتراح، ولا مكان للمعارك الهامشية، ومواقف الدفاع والإحساس بالإضطهاد، وتهيج الشباب داخل القاعات بدل تكوينه، إنه وقت التكتل وتجميع الطاقات.

لجنة تقصي الحقائق حول تبعات زلزال 24 فبراير 2004

التقرير يسائل الحكومة المغربية بخصوص سوء تدبيرها لهذا الملف

أربع سنوات، العديد من الأسر المنكوبة والمتضررة بدون منازل تأويها ولا تعويضات لأسباب جلها مرتبطة بسوء تدبير الدولة للملف. هذا ويستعرض التقرير مختلف المراحل التي مرت منها عملية إعادة إسكان المنكوبين والمتضررين بالمنطقة من طرف الدولة، والتي تميزت بالإخفاق، بما رافق ذلك من صدام بلغ حد المواجهة مع هيئات المجتمع المدني المحلي، وذلك منذ الأيام الأولى للزلزال إلى غاية ما آلت إليه الوضعية مؤخرا. كما تضمن التقرير عدا من التوصيات التي ترى اللجنة أنها كفيلة بمعالجة آثار الكارثة وسوء تدبير الدولة.

هذا وتعتزم لجنة تقصي الحقائق حول تبعات زلزال 24 فبراير 2004، بعد وضعها للتقرير، الانفتاح على مختلف هيئات المجتمع المدني محليا و وطنيا و دوليا لأجل خلق لجنة موسعة سيوكل لها استكمال التقرير وتعيينه عبر متابعة مختلف التطورات التي يمكن أن تطرأ على الملف، ولتقوم بتحسيس الرأي العام بحجم المسألة التي يعيشها منكوبو ومتضررو زلزال 24 فبراير 2004 بالحسيمة، الذين يعيشون في أوضاع غير إنسانية بسبب التلاعب الذي شاب



فيصل أوسار

منسق لجنة تقصي حقائق زلزال الحسيمة

الإغانات المالية التي خصصت لهم و لعدم قيام الدولة بواجبها كما يجب. وقد تشكلت لجنة تقصي زلزال الحسيمة في الفاتح نونبر 2007 من طرف هيئات غير حكومية دولية ووطنية، ومحلية، تضم كل من منظمة الدفاع الدولية، الكونغرس العالمي الأمازيغي، شبكة جمعيات شمال المغرب للتنمية والتضامن، الهيئة الوطنية لحماية المال العام، جمعية أوسان الثقافية وجمعية الريف لحقوق الإنسان.

أقدمت لجنة تقصي الحقائق حول تبعات زلزال 24 فبراير 2004، على تقديم تقرير أولي كانت قد أعدته حول الأحداث التي شهدتها مدينة الحسيمة والنواحي. هذا وقال السيد فيصل أوسار، منسق لجنة تقصي حقائق زلزال الحسيمة، في تصريح أدلى به للجزيرة: «إن تدبير ملف إعادة إعمار الحسيمة شابته مجموعة من الخروقات والشبهات، كما أن الإعانات الأجنبية توضع بشأنها مجموعة من التساؤلات، والتقرير يضع الحكومة المغربية أمام مسألة بخصوص سوء تدبيرها لهذا الملف، ذلك على المواقفة الميدانية المستمرة لبعض مكوناتها لهذا الملف منذ أول وهلة، وعلى الشهادات و الوثائق المتوفرة بمختلف أصنافها».

وكانت لجنة التقصي قد أودعت تقريرا أوليا لدى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نونبر 2007 ليكون موازيا للتقرير الدوري الرابع الذي على الدولة أن تقدمه للأمم المتحدة في موعد أقصاه سنة 2009 والذي من المفروض أن يتضمن معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة لرد على التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للدورة السادسة والثلاثون للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إلى ذلك يشير التقرير الأولي لكونجوسيا الأحداث البارزة المرتبطة بنتائج تدبير الدولة للملف للزلزال الذي ضرب المنطقة بتاريخ 24 فبراير 2004، على الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، خلفا على إثر ذلك ما يزيد عن 862 قتيلا فيما جرح نحو 629 آخرين، إضافة إلى تشريد أكثر من 51 ألف شخص، حيث ما تزال، رغم مرور ما يقارب

أخبار

من هنا وهناك

العهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تحت شعار «جميعا من أجل النهوض بالأمازيغية»، ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أياما تواصلية مع الجمعيات الثقافية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية، وذلك ابتداء من يوم الخميس 13 دجنبر 2007 إلى غاية 15 منه، وسيكون اللقاء مناسبة لتنظيم ورشات نقاش فيها مواضيع حول الإعلام والتعليم والثقافة والتنمية، وكذا آفاق التشارك بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والجمعيات.

أهمية شعرية

نظمت جمعية إصروف للثقافة والتنمية بقاسيط بتنسيق مع اللجنة الثقافية بقانونية قاسيط، شهر نونبر المنصرم أمسية شعرية ثقافية كبرى، الأمسية عرفت مشاركة مجموعة من الشعراء، كما تم تكريم الفنان والشاعر الأمازيغي حفظ الوجوداني، إضافة إلى الإعلان الرسمي عن المسابقة الإبداعية الكبرى التي ستنظمها جمعية إصروف واللجنة الثقافية بقانونية قاسيط. الأمسية عرفت حضور فعاليات وجمعيات وأزمنة بالحقل الثقافي الأمازيغي، وكذا شخصيات من المجتمع المدني، وحضور إعلامي مكثف.

ADWAL تأسس بالبيضاء

تعزّم مجموعة من الفعاليات الاقتصادية بالدار البيضاء تأسيس جمعية للدفاع عن مصالح التجار هذا ويقول بلاغ صادر في هذا الشأن أن الفكرة أتت بعد الفراغ الذي يعيشه التجار من خلال عدم توفر إطار مسؤول يدافع عن حقوقهم المشروعة بمدينة الدار البيضاء، ولعل أبرز المشاكل التي يتخبط فيها التجار هي الفوضى العارمة والتضييق على المتاجر من طرف أشخاص لا علاقة لهم بقيم التجارة، بالإضافة إلى ارتفاع الضريبة إلى ثلاثة أضعاف، في الوقت الذي يعيش هذا القطاع ركودا يوما عن يوم بسبب غزو المنتجات الأجنبية ذات تكلفة إنتاج منخفضة وجودة متدنية وأمان هزيل، ناهيك عن انتشار المتاجر العملاقة المحمية من طرف المخزن والمعينة من أداء اللوائح، يضيف البلاغ المذكور.

تيفاوت

بمناسبة اليوم الوطني للإعلام والاتصال، نظمت جمعية تيفاوت بيوكري للثقافة والتنمية يوم 15 نونبر 2007، معرضا خاصا بالصحف القديمة والحديثة الوطنية والجهوية وبمختلف تصنيفاتها ومجالاتها، من بينها تلك التي يعود تاريخها إلى عهد الحماية وكذا أول عدد من كل صحيفة، وذلك بفضاء تابريدا Tabrida بيوكري. وندوة حول الإعلام والاتصال بالمغرب بمشاركة فاعلين في المجال الإعلامي، من بينهم الأستاذة حسن بلزيزيد، حميد بوهدا، محمد بسطام، أوغزيف مصطفى والحسين أرحال.

تمايورت

أسس مجموعة من الفاعلين الأمازيغ يوم 24 أكتوبر 2007 بقلعة مكنة، جمعية تمايورت للثقافة والفن. وقد أسفر الجمع العام عن انتخاب كل من مولاي المصطفى أمورغ رئيسا، عبد العزيز العبد نائبا له، مصطفى جليل كاتب عام، عبد العزيز رفيق نائبا له، السيد أرحال أميناً عاماً.

أباراز

بتعاون مع المديرية الجهوية لوزارة الثقافة لجهة سوس ماسة درعة، وبتنسيق مع المكتب الجهوي لأكادير للثقافة المغربية للمهن الموسيقية، نظمت جمعية أباراز للإبداع الفني يوم ثقافي تخليدا للذكرى 18 لرحيل الفنان محمد البنسير، وذلك يوم السبت 24 نونبر 2007 بقاعة الأفراح ببلدية أكادير، ويضم برنامج اليوم الثقافي، ندوة حول إرثهاصن الوعي الأمازيغي لدى البنسير ألقى خلالها مجموعة من الفنانين والباحثين في الفن الأمازيغي الضوء على شخصية وأغاني الراحل محمد البنسير وأهمية فنية بمشاركة مجموعة من الفنانين.

أشوتكن

يشترك سكان دواوير جماعة إنشادن إقليم شنوكا أتت بها من استمرار عمليات السطو والتراخي على أراضيهم من طرف أشخاص مجهولين لعلاقة لهم بالمنطقة، وحسب ما جاء في رسالة توصلت الجريدة بنسخة منها، فإن المنطقة عرفت تنامي صفقات بيع وشراء منسوبة على حساب أراضي السكان الأصليين دون توفر أي سند قانوني، مستعملين طرق ملتوية وغير مشروعة من أجل إثبات ملكيتهم، وقد قدم السكان حوالي 20 تعريضا لصلحة التحفيظ العقاري بانزكان من أجل إيقاف هؤلاء الأشخاص، هذا وتذكر الرسالة، أن جل الأراضي الممتدة على طول الساحل سيدي الرباط والشاطي الأبيض باكلميم معرضة لعمليات التراخي من طرف سماسرة العقار وذوي النفوذ بطرق غير مشروعة.

تيفاوت

انعقد الجمع العام التأسيسي لجمعية تيفاوت للتربية والثقافة والبيئة والتنمية، بمدرسة أزماي جماعة عيمي ن تليت إباحان بالصويرة، وقد أسفر الجمع العام عن انتخاب مكتب يتكون من الطيب أمكروود رئيسا، محمد أكرام نائبا له، حسن أكرام كاتباً عاماً، محمد أمداح نائبا له، لحسن أوتكالت أميناً للمال، أعراب أمكروود نائبا له وإبراهيم أمهاسعيد أتهم ورشيد أتهم مستشارين. ولإشارة فإن منطقة عبحاحان تعاني من غياب شبه تام للمنظمات والجمعيات ذات المرجعية الأمازيغية.

يهود

طالب إكسيل حداد رئيس المنظمة العالمية لليهود من حكومات البلدان التي غادروها نحو إسرائيل، إسترجاع ممتلكاتهم، معتبرا أن حوالي 850 ألف يهودي خلفوا وراءهم ممتلكات عقارية تقدر بـ 300 مليار دولار أمريكي، وأشار إلى أن معظم العقارات تقع في العراق، ومصر، والمغرب هذا وقد سبق لإسرائيل أن أنشأت قبل أربع سنوات لجنة وزارية، كلفت بالدفاع والنظر في مطالب اليهود الذين غادروا العديد من الدول في اتجاه إسرائيل.

القذافي

على إثر الزيارة المرتقبة للكولونيل العربي معمر القذافي لفرنسا، تعزّم مجموعة من الجمعيات والفعاليات الأمازيغية بالخارج تنظيم وقفة احتجاجية أمام قصر الإليزية بالعاصمة الفرنسية باريس، وسيشارك في الوقفة وفد من ليبيا للتخديع بمواقف وخطابات القذافي التي تستهدف الوجود الأمازيغي بشمال أفريقيا و بليبيا بصفة خاصة.

تأجيل محاكمة الناشط الحقوقي عبد العزيز الوزاني

قررت الهيئة القضائية بالمحاكمة الابتدائية بمدينة أكلميم إجراء البث في قضية الأستاذ عبد العزيز الوزاني، عضو العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، ورئيس جمعية أوزكان للتنمية، لجلسة ثالثة يوم الإثنين 17 دجنبر 2007، وقد تميزت جلسة يوم الإثنين 05 نونبر 2007 بحضور مكثف لممثلين عن النسيج الجمعي الأمازيغي داخل وخارج المغرب. وجدير بالذكر أن الأستاذ عبد العزيز الوزاني متابع في حالة سراح بتهمة التحريض لإرتكاب جنابات وجنح بواسطة خطب، على خلفية تدخله خلال الندوة الدولية حول موضوع الحقوق المرتبطة بالأرض المنظمة من طرف الكونكرس العالمي الأمازيغي، والعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، وجمعية أوزكان للتنمية، يوم السبت 10 فبراير 2007.

الأمازيغية و قضاياها في الإعلام المغربي

بتنسيق بين كل من اللجنة الوطنية لإصاف الإعلام الأمازيغي، جمعية أوسمان للتنمية والإعلام، وجمعية إسني ن وورغ، نظمت جريدة تامازيغت ندوة صحفية حول موضوع الأمازيغية بالمشهد الإعلامي المغربي، وذلك يوم الخميس 8 نونبر 2007 بمقر نادي الصحافة. الندوة عرفت عرض ثلاث مداخلات بخصوص وضعية الأمازيغية وقضاياها داخل وسائل الإعلام العمومية. الأستاذ براهيم أكرام عن اللجنة الوطنية لإصاف الإعلام الأمازيغي تحدث عن الوضعية الحرجة للأمازيغية داخل وسائل الإعلام العمومية من خلال جرد مجموعة مكامن الخلل بخصوص السياسة المتبعة تجاه الأمازيغية في الإعلام ورد ذلك إلى عدم توفر أية إرادة سياسية، لأن تقبوا الأمازيغية مكانتها الألفية. في حين تحدث الأستاذ رشيد بوقسيم مدير مهرجان إسني ن وورغ عن واقع الفنان والإنتاج السينمائي الأمازيغيين داخل القنوات التلفزية. أما الأستاذ حسن بلزيزيد، عضو جمعية أوسمان للتنمية والإعلام، فقد طرح مجموعة من البدائل لمواجهة التعاطي السلبي مع مطالب الحركة الأمازيغية داخل وسائل الإعلام، وقد اقترح مشروع مناظرة وطنية حول الإعلام الأمازيغي بمدينة أكادير، إلى جانب ضرورة التنسيق بين الإطارات الأمازيغية لتصعيد وثيرة الاحتجاج ضد الوضعية المتردية للأمازيغية داخل الإعلام المغربي.

الشبكة الأمازيغية تدين تصريحات وزير الخارجية المغربي

موازة مع اللقاء التحضيري للمنتدى الوطني لشبيبة أزطأ أمازيغ المنظم تحت شعار: " من أجل دور فعال للشباب للنهوض بالأمازيغية"، عقدت اللجنة الوطنية للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة أزطأ اجتماعها السابع بمدينة تزاكورت يوم السبت 10 نونبر 2007، وأعلنت خلال بيانها الختامي، حصلت الجريدة على نسخة منه، استنكارها لتمادي الدولة المغربية في إنكار الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية ضد على مطالب الشعب المغربي وتوصيات لجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهذا ما تأكد بشكل واضح في التصريح الحكومي الذي لم يعبر عن إرادة حقيقية لرد الإعتبار للغة والهوية الأمازيغيتين.

كما أدانت الشبكة تصريحات وزير الخارجية المغربي للصحافة الإسبانية، الذي حدد تاريخ بداية الدولة المغربية في 14 قرنا متجاهلا التاريخ العريق للدول الأمازيغية في بلادنا، والذي يعود إلى أزيد من 33 قرنا. ودعت الشبكة مختلف الجمعيات الأمازيغية الديمقراطية المستقلة إلى تكثيف نضالاتها من أجل مسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية، وبلورة إستراتيجية نضالية للدفاع عن حق الأمازيغية في الحياة العامة كمدبل لمقاربة المؤسسة الوسيطة والتي أثبتت عدم جدواها وفعاليتها.

أنازور تكرم الأستاذين

الحسين جهادي وعلي أمصوبري



تحت شعار «تسيويون ن تفييناغ» دلالات تفييناغ وتدريب الأمازيغية، نظمت جمعية أنازور للثقافة والتنمية والفنون الأمازيغية من يوم 23 إلى 25 نونبر 2007 بالرباط أياما ثقافية، وتضمن البرنامج معرضا للوحات التشكيلية، وورشات كتابة تفييناغ وندوة حول دلالات تفييناغ وتدريب الأمازيغية، كما اختتمت هذه الأيام بسهرة فنية تخللها تكريم الأستاذين علي أمصوبري والحسين جهادي.



الحسين جهادي

الحركة التلاميذية الأمازيغية بالنقوب تزاكورت تتضامن مع معتقلي الجامعة وتخوض إضرابا عاما بولماس

خاض تلامذة ثانوية «موسي بن نصير» بالنقوب التابعة لنيابة تزاكورت معركة نقابية، ابتدأت يوم 31 أكتوبر 2007، طالبوا خلالها بمجموعة من الحقوق المشروعة الواردة في ملف مطلبي ومنها، سد الخصاص القائم في الأساتذة، تجهيز مختبرات المواد العلمية، توفير قاعة المطالعة وترميم قاعة التربية البدنية، بالإضافة إلى توفير النقل المدرسي ومطالب أخرى.

وفي يوم الأحد 04 نونبر المنصرم خصص تلاميذ الثانوية المذكورة إستقبالا للمعتقل السياسي من أجل القضية الأمازيغية إبراهيم الطاهري، الذي شرح لنشطاء الحركة التلاميذية الأمازيغية ظروف وحيثيات إعتقاله التعسفي، بعد ذلك خرج مناضلو ومناضلات الحركة التلاميذية الأمازيغية في تظاهرة عارمة جابت شوارع وأزقة بلدة النقوب. وإحتجاجا على الأوضاع المزرية التي تعيشها ثانوية محمد السادس بولماس خاضت الحركة التلاميذية بهذه المؤسسة إضرابا عاما، يوم 25 أكتوبر الماضي، رفعت فيه شعارات تطالب فيها بمؤسسة تسود فيها القيم التربوية، والصحية اللازمة للتحصيل والدراسة، هذا وفي ختام التظاهرة صاغت الحركة التلاميذية بولماس ملفا مطلبيا يهم توفير كل لوازم متابعة الدراسة في أحسن الظروف، ووعدت بمتابعة الملف حتى تحقيق جميع المطالب.

AMREC ترفع مذكرة المطالب الأمازيغية إلى عباس الفاسي

الموضوع: مذكرة حول المطالب الأمازيغية سلام الله عليكم

وبعد، يسعد المكتب الوطني للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، المجتمع بالرباط يوم السبت 27 أكتوبر 2007، أن يهنئكم بالثقة المولوية التي حظيتم بها من طرف جلالة الملك، بتعيينكم في منصب الوزير الأول. ويود بهذه المناسبة أن يوجه إليكم هذه المذكرة بخصوص وضع الأمازيغية على ضوء تصريحكم الحكومي.

فقد لاحظ المكتب الوطني، بعد إطلاعنا على هذا التصريح اختزال تعاملكم مع الأمازيغية في مجالات التعليم والإعلام والثقافة لاغير، في الوقت الذي يتطلب الأمر إمعانها في جميع المرافق العمومية وفي الحياة العامة، باعتبارها مكونا أساسيا في الهوية الوطنية ومسؤولية وطنية وملكا لكل المغاربة بدون إستثناء، كما ورد في



عباس الفاسي

الخطاب الملكي باجدير.

كما لاحظ استياء وتذمر مناضلي الحركة الأمازيغية من عدم إستجابة الحكومات المتعاقبة لمطالب هذه الحركة، فضلا عن تقاعس تلك الحكومات في تنفيذ مضامين الخطاب الملكي لـ 17 أكتوبر 2001، مما ننعس سلبيا على المناخ السياسي العام الذي تعيشه بلادنا رهنا، ويعتبر المكتب الوطني أن الإستمرار في تجاهل الحقوق الأمازيغية المشروعة يتنافى مع القيم الديموقراطية، ويهدد السلم الإجتماعي والأمن اللغوي والثقافي.

وهكذا، ولتجاوز هذه الوضعية، وحتى لا يبقى تصريحكم شعارات ووعود مجردة، يقتضي الأمر ما يلي:

أولا: التعامل مع مطالب الحركة الأمازيغية في شموليتها، وذلك بإدماج الأمازيغية الجدي في التعليم والإعلام والثقافة مع عدم إغفال إمعانها أيضا في العدل والصحة والشؤون الدينية، وتوظيفها في محاربة الأمية والتربية غير النظامية والتوعية الاجتماعية، وتدريبها في كافة المعاهد والمدارس التكوينية وإستعمالها في جميع المرافق العمومية.

ثانيا: اعتماد بنود خاصة في الميزانية العمومية لتمويل عمليات إدماج الأمازيغية في القطاعات السالفة الذكر، مع الإعلان عن إجراءات وتدابير ملموسة عبر مخططات وبرامج محددة قطاعيا يتم تنفيذها داخل آجال مضبوطة.

ثالثا: تعبئة كافة الأجهزة الحكومية لتحسيس المجتمع بالسياسة الجديدة للدولة في مجال النهوض بالأمازيغية.

رابعا: إحداث مرافق في القطاعات الحكومية لتتبع وتقييم عمليات إدماج الأمازيغية في مؤسسات الدولة والحياة العامة، وختاما، نعتبر في المكتب الوطني للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أن ترسيم الأمازيغية في الدستور، لغة وثقافة وهوية، هو الذي يضمن الحماية القانونية لها، ويعكس الإرادة السياسية الفعلية للنهوض بها.

وتقبلوا، السيد الوزير الأول، فائق تقديرا واحتراما.

Awal n ayt Wakal

حلال عليهم و حرام علينا



غريب أمر مؤسسات هذا البلد، بل كل شيء غريب في هذا الوطن الحبيب، لم يكن يعلم أولئك الذين قدموا كل ما يملكون من أجل كرامة وحرية هذا الشعب أن الأمور ستبلغ هذا المستوى من اللامسؤولية، فكيف

يعقل أن تأتي وزارة الداخلية بعد سنتين ونصف من تأسيس حزب سياسي لتطالب بحله بدعوى أن إسمه و أدبياته تخص فئة من الشعب دون أخرى، اليس هذا قمة إستهتار و ضحك على ذقون المغاربة، فأين كانت الداخلية طيلة هذه المدة كلها؟ كما أن أجهزة الداخلية هي التي يجب أن تحاكم على خرقها لقانون من قوانين البلاد، الأمر يثير أكثر من تساؤل كما يحمل كثير من اللبس و الغموض. الداخلية تعلم أن الحزب ليس عرقيا بل دليل أن كل المغاربة تحدثوا عنه بكونه حزبا ديمقراطيا مفتوح لجميع المغاربة، و من منخرطيه أناس لا يفقهون في الأمازيغية شيئا، و أن أدبياته وبرنامجها السياسي يستمد مرجعيته من تاريخ المغاربة و حضارتهم فمن لا ذاكرة تاريخية له لا وطن له، كما تفاعل معه الكثير من التظاهرات السياسية بالمغرب، و كان طرفا لا يمكن تجاوزه في معادلة مغرب ما بعد 2005، حيث تابع و بكل دقة و موضوعية كل الملفات الحساسة كالأرض و الحكم الذاتي و الثروات، وكانت له مواقف جريئة واضحة سيذكرها التاريخ، بل كان أرضية لإبنتاق فكر جماعي جديد يطرح أسئلة و يبحث عن إجابات لها، ونحن نعلم أن الذين رفعوا هذه الدعوى ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي يريدوننا أن نظل في الهامش أن ننسى تاريخنا و ننسى أنفسنا و ألا ندخل العمل السياسي، لأنه ميدان ظل لعقود من الزمن حكرا على نخب مناطق نعرفها جيدا و اليوم بعد أن فتح هذا الباب لأبناء الهامش المقصين أبناء المقاومين الرجال الأحرار، أحس مصاصي دماء الشعب المغربي بالخطر لأننا سنفضح سلوكياتهم و لأننا نطالبهم بثروتنا و أراضينا و تاريخنا وهي أمور لن يقبلوا أن تنتزع منهم بعدما همينوا عليها نصف قرن من الزمن، لكن عليهم أن يفهموا و يقتنعوا أننا اليوم فهمنا اللعبة جيدا و الأمر لا يتعلق فقط بأفكار و مواقف الدغرنى بل هو وعي جماعي لشباب يعد بالملايين بالمغرب و خارجه، و لا يمكن لنا أن نسكت عنها لأننا أبناء من قدموا دمائهم من أجل هذا الوطن، قدمنا معطوبين و شهداء و لم نل شيئا مما كنا نرجوه و ملنا من أساليبهم الهجينة في تسييرنا، و كان الوقت لنقول لهم و بصوت عالي أن لنا برنامجنا ووجهات نظرنا و أدبياتنا السياسية، كما لنا تاريخ يحتفظ لنا بأشكال الحكم الديموقراطي و منه نستقري الدروس و العبر، و لن نظل أقزاما أمامكم مهما كلف الأمر. و نقول لكم أنه لم يسجل علينا التاريخ أن كنا عنصريين و عرقيين كما أنتم، فالعنصري و العرقي من يقف مواطن مغربي أمامه في المحكمة و لا يفهم ما يقوله القاضي و يجبره بالحديث بلغة لا يعرفها، بل منهج الآلاف ممن أدخلوا السجن بسبب عدم معرفتهم لها، كما أننا لسنا عرقيين، و أمهاتنا و ملايين من شعبنا يتفرج في إعلام لا يميز فيه إلا الصورة المقدمة له، لسنا عرقيين و أنتد من يمنح في سجلات الحالة المدنية أسماء إختارناها لأننا، أنتم العرقيين و العنصريين من يقدموننا بأشع الصور في مقررات التاريخ و غيرها، و لكن اليوم الكل على وعي تام بأننا لن نسكت على ظلمكم لنا حتى وإن قمتم بحل و إبطال الحزب فلن يغير من الأمور شيء هي قناعة راسخة لدى جيل يحمل هد التعدد و الديمقراطية و سيقطع الطريق على كل من يريد أن يجعل من الشعب المغربي قطيعة يفوقه و قتما رغب في ذلك.

بعد أزيد من سنتين على تأسيس الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وزارة الداخلية ترفع دعوى قضائية تطالب بحله، بدعوى أنه حزب مخالف لمتعضيات قانون الأحزاب السياسية، مناظله يصرون على أنه حزب لكل المغاربة، وأن طلب وزارة الداخلية طلب غير شرعي وخارج القانون. ولا يبدو أن يكون محاولة لقطع الطريق أمام قوة سياسية ستكتسح المجال السياسي المغربي، منظمات حقوقية ومدنية ونشطاء جمعويون اعتبروا قرار الداخلية مخالف للمواثيق الدولية.

● إعداد: إد سالم عبد النبي

أحمد بدر عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الأمازيغي للعالم الأمازيغي.

قرار الداخلية مناسبة تاريخية للقضاء المغربي لبدأ صفحة جديدة عنوانها إستقلالية القضاء



أحمد بدر

الى القضاء مكسب تاريخي لهذا الحزب و المناضليه، لأنه لو وجدت الداخلية مبررا لحله لما تركته منذ الوهلة الأولى، ولكن اليوم بعد مهزلة 7 شتنبر 2007 لها حسابات أخرى و التجات الى القضاء لحل الحزب، وهي مناسبة تاريخية للقضاء المغربي لبدأ صفحة جديدة عنوانها إستقلالية القضاء.

أنحاء المغرب و خارجه، حيث استطاع الحزب أن يمتد الى جميع مناطق المغرب، ولائحة منخرطيه تضم كل فئات الشعب المغربي من الأمازيغ و غيرهم، لأن القانون الأساسي للحزب لا ينص في أي بند من بنوده على أنه حزب للأمازيغ فقط فهو حزب لكل المغاربة، وقد ظهر هذا جليا في تعامل الأحزاب السياسية مع حزبا و كذا المنظمات الحقوقية و المدنية الوطنية و الدولية، ولم نسمع طوال هذه المدة بمثل إدعاء وزارة الداخلية، بل كان الكل يقول بأنه حزب المستقبل جاء لمحاربة إستغلال خبرات البلاد و دفع التعدد الى الأمام و منح الشعب فرصة إبداء رأيه من أجل ديمقراطية البلاد، لذا، على وزارة الداخلية ألا تصدر أحكامها بخلفيات سياسية، للتشويش و قطع الطريق على قادة سياسيين جدد و شباب واعى لما له و ما عليه، و لسنا أغبياء سياسيا، و الداخلية اعتادت على خلق و صنع الأحزاب، أما الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي فهو من صنع أبناء الشعب المغربي و خرج من صلب المجتمع المغربي و بنيته.

■ **وزارة الداخلية وضعت الملف في يد القضاء، كيف ستعاملون مع الأمر؟**

■ القضية قضية كل مغربي يؤمن بالحق في الممارسة و المشاركة السياسية، و يؤمن بالتعدد و الإختلاف و الديمقراطية، و لجوء الداخلية

■ **كيف تنظرون إلى طلب وزارة الداخلية بخصوص حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي؟**

■ إن طلب وزارة الداخلية خارج عن القانون الذي وضعته الداخلية نفسها، كما أن الحزب الديمقراطي الأمازيغي تأسس في ظل القانون القديم ولا يعقل أن يطبق عليه قانون لم يتأسس في ظله، و ما تدعيه وزارة الداخلية لا أساس له من الصحة، ونحن نستغرب من أن تطرح الداخلية على أنظار المحكمة الإدارية ملف الحزب بعد سنتين و نصف من تأسيسه، وهذا ليس له أي تفسير سوى أنها تريد أن تتخلص من قوة سياسية قادمة ستكتسح المجال السياسي المغربي، في ظل وجود فراغ سياسي كبير و عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، و لعل الإنتخابات الأخيرة لخبر دليل على ذلك، و نحن جننا من منطلق تخليق الحياة السياسية وفق برنامج سياسي متكامل و نوعي يحمل أفكار و نظريات جديدة في تاريخ العمل السياسي بالمغرب، و طلب وزارة الداخلية لا يمكن أن نستشف منه إلا أنها تسعى الى تنقية الساحة السياسية من كل ما من شأنه أن يربك حساباتها، وفتح المجال لحزب قادم من البرلمان.

■ **الداخلية تقول أنكم حزب عرقي مخالف لمتعضيات قانون تأسيس الأحزاب السياسية، ماذا تقولون أنتم؟**

نقول لو كنا عرقيين لما إستمرينا و لما إشتغلنا كل هذه المدة، ولما كسبنا ثقة المواطنين في كل

النهج الديمقراطي يتزامن مع الحزب الديمقراطي الأمازيغي

استغربت اللجنة الإقليمية بالحسيمة لحزب النهج الديمقراطي من خبر الدعوى القضائية التي رفعتها وزارة الداخلية لدى المحكمة الإدارية بالرباط من أجل إبطال الشرعية القانونية للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، و أكدت أن القرار لا يستند على أي أساس، و الحال أن الحزب موجود منذ أكثر من سنتين و يشتغل في الحقل السياسي العلني بشكل عادي، و إعتبرت أن قانون الأحزاب جاء لمصادرة شرعية واستقلالية الأحزاب السياسية، و يحاول مخزنتها و تضيق مجال اشتغالها و يحد من هويتها كأدوات تروم الوصول إلى قضاء ديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة، و يحصر وجودها في مساعدة النظام السياسي في مجال الوساطة، معتبرة أن جهات تحركت بشكل متأخر لإصدار عقاب على هذا الحزب بسبب موقفه من الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث كان من بين المقاطعين لها. هذا و أعلنت الكتابة الإقليمية عن تضامنها المطلق مع الحزب الديمقراطي الأمازيغي، كما نددت بقرار وزارة الداخلية الهادف إلى استصدار حكم قضائي بمنعه، الشيء الذي سيترتب عنه، في حالة تأييده من قبل القضاء، تداعيات خطيرة ستساهم في تأجيج الصراع حول الهوية بالمغرب و ستبقى الجهات المثيرة لهذه الفتنة الهوياتية مسؤولة عن أفعالها و ما سيترتب عنها من نتائج وخيمة.

اعتبر المكتب الكونفدرالي لكونفدرالية الجمعيات الثقافية الأمازيغية بشمال المغرب أن ادعاءات وزارة الداخلية زائفة وأن الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي قائم على الأسس والنظم الجاري بها العمل، وأن الدعوى ضد هذا الحزب هي بمثابة دق ناقوس الخطر على الحريات العامة واستمرار بعض اللوبيات والإطارات السياسية "الحكومية" في هجومها الشرس، على الحركة الثقافية الأمازيغية، وضرب المكتسبات التي حققتها عبر نضال مرير وتراجعات خطيرة للحريات العامة التي حققتها الحركة الديمقراطية والحقوقية بالمغرب. وقد عبر المكتب الفيدرالي عن تضامنه مع الحزب في محنته، ومع كافة القوى الديمقراطية والتقدمية والحقوقية التي تعاني ويلات الحصار لأنشطتها واحتجاجاتها التي يكفلها الدستور وقوانين الحريات العامة، كما تؤكد الكونفدرالية تشبثها بمواقفها السابقة والثابتة القاضية بدسترة الأمازيغية واعتبارها مكون أساسي لمكونات هوية الشعب المغربي واحترام التعدد بجميع أبعاده.

الصحفي حسين مجدوبي الدولة تقوم بتمييز عرقي خطير للغاية بين الأمازيغ والصحراويين



حسن مجدوبي

قرار وزارة الداخلية غير صائب، لأنه يعاكس حتى التوجه الذي تتبناه الدولة في خطابها نحو الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعدد الثقافي، شخصيا، أختلف مع تصريحات

بعض الفاعلين السياسيين الأمازيغ، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأساسية، في المقام الأول الخطاب السياسي الأمازيغي في طور البناء ويمكن وقوع أخطاء، وإذا افترضنا جدلا وقوع أخطاء وتجاوزات فنحل بالحوار وليس التهديد بالقانون، في المقام الثاني، المغرب يطرح على الصحراويين الحكم الذاتي الذي يعني اللغة الحسانية والعرف الصحراوي في القانون والحياة الاجتماعية علاوة على صلاحيات أخرى، فالدولة هنا تقوم بتمييز عرقي خطير للغاية بين الأمازيغ والصحراويين وهذا يعني أن من أراد حقوقه مستقبلا عليه الرهان على التصعيد السياسي إلى حد الانفصال. الدولة الديمقراطية تستوعب جميع المطالب والتوجهات، ففي أوروبا هناك أحزاب قائمة على اللغة والعرق، ولم يحظرها أحد.

الداخلية المغربية تسعى لحظر حزب يطالب بإحترام الثقافة الأمازيغية وإقامة حكم ذاتي بمناطق البلاد



مناضلو الحزب يرفعون شعار مؤتمر مراكش

الكبيرة من المغاربة الراضين والساخطين على الأوضاع، بطبيعة الحال جزء منهم سيراهن على القوى السياسية الصاعدة بعد تراجع الأحزاب الكلاسيكية التي تعيش في غرفة الإحتضار والإنعاش الطبي، ومن ضمن هذه القوى الصاعدة الحركة الأمازيغية. ويعتبر أن «الأمازيغية بدون أن تنفي أو تنكر حق الآخرين تقدم ديلا سياسيا سيكون جذابا، ولهذا فهناك تخوف من القوة التي يمكن للحزب أن يكتسبها».

وتلتزم الأحزاب السياسية الكلاسيكية المغربية بخطوة وزارة الداخلية، بينما أكد رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب (أكثر من مائة جمعية)، أحمد الشامي أن قرار وزارة الداخلية خطير للغاية ويعد ضريبا للمكتسبات السياسية والحقوقية. ومنذ الإعلان عن طلب الداخلية بمنع هذه التشكيلات السياسية، بدأت بعض القوى السياسية الأوروبية وخاصة التي تؤمن بالأقليات في الإعراب عن موقفها التنديدي، وصرح للقدس العربي نائب الكونغريس العالمي للأمازيغ (تنظيم عالمي يجمع الأمازيغ) رشيد راخا «سنواجه قرار وزارة الداخلية، بل وسنعمل على فضح هذا

للدعوى أن الحزب يقوم على أسس عرقية لأنه يحمل إسم إثنية الأمازيغ في المغرب، كما أنه يحيد لغة على أخرى، الأمر الذي يتنافى وقانون الأحزاب المعمول به في البلاد، كما يتذرع بمطالبة هذا الحزب بالحكم الذاتي في بعض مناطق المغرب. وعلاقة بالترخيص من عدمه، يرى المختصون في القانون أن وزارة الداخلية لا يمكنها الإرتكاز على هذا المعطى في دعوتها، لأن القانون يؤكد أن كل حزب أو جمعية غير حكومية أودع طلب التأسيس لدى وزارة الداخلية، ولم ترد في ظرف ستين يوما، يصبح قائما بقوة القانون ومرخص له، ولهذا، فالوزارة تراهن على عامل الإثنية واللغة لحظر هذا الحزب الذي سيكون الأول من نوعه في تاريخ ما يسمى بـ «العهد الجديد» أي فترة حكم الملك محمد السادس. وقال الأمين العام للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، أحمد الدغرني لـ «القدس العربي» أن الأمر «لا يتعلق بفترة وضع الملف أو التضارب مع ما نص عليه قانون الأحزاب، فالأمر مرتبط برؤية الدولة إلى المشهد السياسي المغربي مستقبلا بعد نسبة الإمتناع التي شهدتها الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت يوم 7 أيلول/أغسطس». وأضاف «لا ننسى أن 63% من المغاربة قاطعوا الانتخابات، وعليه فالجمع تسائل من سيستقطب هذه النسبة

تعزّم السلطات المغربية حظر الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي بحجة عرقته الإثنية واللغوية، وينوي قادة عدد من الأحزاب الأوروبية إعلان تضامنهم مع الحزب المغربي، ويأتي هذا القرار ليطرح الكثير من التساؤلات حول نوعية الأحزاب التي ستكون في الصحراء الغربية في حالة تطبيق الحكم الذاتي لأن الحكم الذاتي عادة ما يقوم على أسس إثنية ولغوية للأقليات. وكان الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي قد تأسس سنة 2005 ووضع ملفه لدى وزارة الداخلية، ولكن الوزارة لم ترخص له رسميا، كما أنها لم تقم بمنعه علانية، ولم يشارك الحزب في الانتخابات التشريعية التي جرت في أيلول/ سبتمبر الماضي وسجلت أعلى نسبة من الإمتناع في تاريخ المغرب.

ويذكر أن الأمازيغ يشكلون السكان الأوائل للمغرب ويتكلمون لغات تنتمي إلى اللغات الأمازيغية مثل الريفية والسوسية وكانت لهم ممالك في الماضي، لكن شهدت تهميشا في القرون اللاحقة. كما يوجد الأمازيغ في الجزائر وجزر الخالدات الإسبانية. ورفعت وزارة الداخلية دعوى أمام القضاء المغربي في شهر أغسطس/ آب الماضي، ولكن قيادة الحزب الأمازيغي لم تعرف بذلك حتى هذا الأسبوع إلى أن استلمت استدعاء يخبرها بموضوع الدعوى. من ضمن ما تدرج به وزير الداخلية شكيب بنموسى في رفعه

المغرب يطرح كحل لنزاع الصحراء الغربية «الحكم الذاتي» حيث يضمن للصحراويين لغتهم الحسانية وأعرافهم في القضاء والثقافة. وعلى ضوء هذا، فالرباط تعطي حقوقا للصحراويين ولكنها تمنع الأمازيغ منها، الأمر الذي سيسبب وفق المراقبين في توتر إثني في البلاد.

● **حسين مجدوبي**
عن القدس العربي

الخرق الفظيع أمام المنتظم الدولي ولدينا سند كبير من الأحزاب القومية في إسبانيا وبلجيكا وهولندا التي تتبنى قضيتنا». ويرى أن «محاولة منع الحزب يطرح تساؤلات كبيرة حول نوعية الحكم الذاتي الذي يريده النظام للمغرب بما في ذلك الصحراء». ومن المتعارف عليه أن الحكم الذاتي عادة ما يقوم على أسس إثنية ولغوية بمعنى تسيير أقلية أو إثنية لشؤونها السياسية والثقافية والاجتماعية،

مولود الهادي X

الملف سياسي بالدرجة الأولى

القضاء المغربي، وسدافع عن أنفسنا بكل ما أوتينا من قوة، سنتتبع جميع المساطر التي يخولها القانون بالرغم من إعتراضنا على قانون الأحزاب السياسية، الذي جاء في ظروف الكتل يعرفها، القضاء على الأحزاب الصغيرة و إبقاء الكبيرة، وبالتالي فالملف سياسي بالدرجة الأولى، لأن هناك صراع بين الأحزاب التقليدية و الأحزاب الجديدة خاصة



الهادي مولود

نحن نرى أن إقدام وزارة الداخلية على رفع الدعوى ضد الحزب جاء نتيجة قراره في مقاطعة الانتخابات البرلمانية لسنة 2007، لأن الظرفية التي رفعت فيه الدعوى إلى المحكمة كان مباشرة بعد قرار الحزب في مقاطعة الانتخابات، لأن رأي الحزب مخالف لما هو رسمي في البلاد.

وبالنسبة ليس بالوحيد ولكن بحكم أنه حديث التأسيس و يتبنى قضايا الشعب المغربي بكل أمانة و بكل صدق ووطنية، ذلك أنه حزب إنبثق من رحم المجتمع المغربي كونه شباب من المجتمع المدني، فإن موقفه القاضي بمقاطعة الانتخابات ليس كموقف باقي الأحزاب. وإن كانت كلمة الأمازيغي هي التي تزعم مصالح الدولة فإنها حضارة وهوية وثقافة و لا تدل على العرق، بل دليل أنه إذا رجعنا إلى مقتضيات القانون الأساسي للحزب، وبالضبط البند الخاص بالعضوية نرى أن الحزب مفتوح لجميع المغاربة دون استثناء، فالحزب يضم أشخاص من جميع شرائح المجتمع ومن جميع الجهات والأعراق والأديان، وطلب الداخلية ليس إلا ضربة مروحة كما يقال. ونحن بطبيعة الحال كرجال قانون نثق في

محمد الشامي X

محاكمة سياسية تشنها حكومة عباس الفاسي للنيل من سمعة المغرب

حل حزب سياسي بعد تأسيسه بسنتين ونصف؟ وفي هذه الظروف بالذات؟ بالنسبة لي يعني الكثير: تراجع عن الحريات العامة، الزج بالمغرب في غياهب السرية، إكفاء التوتير الإثني واللغوي، التشويش على المواقف الشجاعة للمؤسسة الملكية بصدد الملف الأمازيغي، الضغط على المؤسسة الملكية حتى لا تحظى الأمازيغية بالترسيم والدسترة وحتى لا تحظى بتسوية نهائية في إطار تصالح المغرب مع ذاته، محاكمة سياسية تشنها حكومة «عباسية» للنيل من سمعة المغرب والإجهاد على هامشه الديمقراطي الهش، فقدان ثقة المغاربة بما تعددهم به الدولة المغربية من صلاحيات موسعة لجهااتهم والمعتمدة على الخصوصيات المختلفة، وخاصة إخواننا في الجنوب الذين يتشبثون بالحصانة والأعراف الصحراوية والذين قد لا يجدون ظالهم في حكم ذاتي ترفض وزارة الداخلية الإقرار بالعرف كمصدر من مصادر التشريع وقديما أقره فقهاء الإسلام عبر التاريخ باعتباره رافدا للشريعة.

X **رئيس كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب**

والحضارات الوافدة لأن أمازيغية المغرب ليست جامدة بل هي حضارة على درجة كبيرة من الانفتاح والديناميكية والاستيعاب، غنيبة بالعناصر الشرقية



محمد الشامي

والأفريقية والغربية. فهي بهذا المفهوم لا يمكن أن تنتم بالعرق والصفاء. فالأحزاب المغربية بصفة عامة تعاملت مع ما يطرحه قانون الأحزاب بشأن التمييز بمرور كبير، لأن أغلبها إما أحزاب جهوية وتحالبت على القانون باعتبارها وطنية وإما أحزاب أحادية اللغة لا تؤمن بالتعدد إلا في إطار دونية اللغة الأمازيغية لإعتبارات أيديولوجية وإما أحزاب دينية أساسها عقائدي فتطبيق قانون الأحزاب السياسية بالصرامة المطلوبة يقتضي حل وبطان كل الأحزاب السياسية المغربية ذات التوجهات المذكورة. أما الجواب عن سؤالكم، ماذا يعني

عندما اطلعت على القانون الأساسي للحزب الديمقراطي الأمازيغي وخاصة في مادته الأولى؛ المبادئ والأهداف وحدث بان الحزب يهدف إلى تأسيس مجتمع مغربي ديمقراطي، يدبر التنوع الثقافي والسياسي الحدائي... بناء مغرب متعدد موحد، بناء السياسات العمومية والثقافية على محددات التنوع الثقافي اللغوي. فالحزب بناء على منطق نصه يؤكد على المجتمع

المغربي وليس المجتمع الأمازيغي فقط ويقوم بتدبير التنوع الثقافي واللغوي ولا يكرس الأحادية الثقافية واللغوية. كما يسعى إلى بناء مغرب متعدد موحد ولا يسعى إلى بناء فئة واحدة فقط دون غيرها. وعندما يخص بالذكر المكون الأمازيغي، فهو لرد الاعتبار له بمعنى أن المكون الأمازيغي لم يتمتع بعد بالحماية القانونية ولم يدخل في نسج التعدد والتنوع المتوخى، والذي ارتضاه المغرب لنفسه في إطار التصالح مع ذاته. أما ما يتعلق باستعمال مصطلح الأمازيغية فيراد به ذلك الوعاء الحضاري الذي يستوعب كل الثقافات

الشبيبة الأمازيغية تعتبر دعوى وزارة الداخلية لحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي غير شرعية

في تاريخ المغرب، ووقف في صف المظلومين و المقيمين والمهمشين من أبناء هذا الشعب الأغر، ونؤكد أن مبادئ الحزب وبرنامجه السياسي واضحان وليس حزبا خاصا بالأمازيغ كما تدعي وزارة الداخلية ونؤكد بالمناسبة تشبثنا بنود القانون الأساسي الذي يفتح الحزب في وجه جميع المغاربة دون تمييز بسبب اللون أو اللغة أو العرق أو الدين أو غير ذلك، وإطلاقا مما سبق فإن قضية حل الحزب قضية سياسية بامتياز، لذا ندعو كافة المواطنين والمواطنات المغاربة والرأي العام الوطني والدولي لمساندة الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي.

الموجودة في ملف الدعوى، سواء فيما يخص مطلب الحكم الذاتي الذي هو مطلب رفعت الفعاليات والجمعيات الأمازيغية بالريف وسوس سنة 2007، وكذا الكونكرس العالمي الأمازيغي، هو مطلب لا يخص الحزب لوحده، إذ تعتبر الشبيبة الديمقراطية الأمازيغية أن إشارة مسألة الفترات المعدنية والبحرية وأراضي القبائل والسكان واقتسام السلطة بين أبناء الشعب بدل إحتكارها من طرف شبكة مافيا العائلات السياسية والاقتصادية، هو السبب الحقيقي فيما تصبو إليه وزارة الداخلية وخفافيش ظلامها وكل من يسير في فلكها لأن الحزب عبر عن مواقف شجاعة وكشف المسكوت عنه

الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي أمر خارج عن القانون الذي وضعته الداخلية نفسها، وأن ما إستندت إليه وزارة الداخلية في مقالها من أجل المطالبة بحل الحزب يعتبر أدبيات مشتركة بين جميع الأمازيغ، إعادة الإعتبار للعرف نقطة مشتركة مع جميع التنظيمات الأمازيغية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية نفسه كمؤسسة ملكية يشتغل في هذا المجال وقد أنجز مؤلفات ونظم ندوات في هذا الشأن، وإنما نرى أن أية محاولة لإبطال الحزب هي محاولة لإبطال مبادئ الحركة الأمازيغية عموما، كما نؤكد أن ما ركزت عليه الداخلية في ما يخص حوارات الأمين العام للحزب، الأستاذ أحمد الدغرني

على إثر تواصل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي يوم الثلاثاء 20 نونبر 2007. بمقال دعوى قضائية ضده من طرف وزير الداخلية بالرباط، يرمي من خلال هذا المقال الموضوع لدى المحكمة الإدارية بالرباط، إلى إبطال وحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وذلك في إطار مقتضيات المادة 53 من القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن الشبيبة الديمقراطية الأمازيغية تحذر من تكرار أخطاء سنوات الجمر والرصاص وتذكر أجهزة الدولة أن ملف إنصاف ومصالحة القضية الأمازيغية لم يبنل قسطه بعد من اهتمام الدولة المغربية، كما تؤكد الشبيبة أن المطالبة بحل

أحمد أرحموش محامي هيئة الرابطة ورئيس المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة

على الفاعلين الأمازيغيين أن يكونوا واعين بالبعد السياسي الواسع للدعوى



أحمد أرحموش

دوليا، وحقبة فالمفهوم العرقي الذي بنته الدولة في اتجاه الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، لا يمكن أن نقول أنه مؤسس على قانون واضح بقدر ما أنه يمس بالبنود الأساسية للمواثيق الدولية، وأشير بالأخص إلى المادة الرابعة من إنفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز العرقي والتي تعطي الصلاحيات، و تلح على الدولة أن تمارس نوع من التمييز الإيجابي تجاه الشعوب المضطهدة، وتجاه الثقافات واللغات المضطهدة من أجل أن تعبر عن حريتها وهويتها وكل مقوماتها الأساسية بشكل واضح في اتجاه دعمها و مساندة تترقى إلى مستوى جعلها كحامي الثقافات واللغات السائدة في الأوطان.

■ الملف الآن أمام أنظار القضاء، كيف ستعاملون مع هذا الأمر؟

■ شخصيا كنت من الأوائل الذين قدموا نيابتهم في الملف، وعلى استعداد لنقوم بالأدوار المهنية المطلوبة من الناحية القانونية، ومفروض علينا كذلك أن نقوم بأدوارنا الجموعية، في ارتباطي مع المنظمة التي أنتمي إليها التي هي الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، والتي سينعقد إجتماع مكتبها التنفيذي خصيصا لدراسة قضية الحزب الديمقراطي الأمازيغي، من خلال الأبعاد العامة للملف ومن كل الروايات، كما سنحاول طرح البدائل المطلوبة وردود الفعل لأخذ مبادرات في اتجاه مواجهة كل أشكال التمييز العنصري التي تمارس ضد الحركة الأمازيغية بشكل عام وضد الحزب بشكل خاص.

■ من الناحية القانونية ما هي وجهة نظركم بخصوص قضية مطالبة وزارة الداخلية بحل الحزب الأمازيغي؟

■ الملف الذي رفعت وزارة الداخلية ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، لن نتعاطى معه فقط بصفتنا مهتمين بمجال القانون، ولكن أيضا إنخرطنا فيه بصفتنا المهنية و سنمارس فيه الصراع المطلوب في أفق إنصاف الحزب والأمازيغيين والهوية الأمازيغية في بلادنا، الدعوى وقعت في خطأ سياسي وآخر قانوني في نفس الوقت، الخطأ السياسي يتعلق ويتجسد في مجال الممارسات والرؤيا المستمرة للدولة المغربية في التعامل مع ملف الأمازيغية بكامل مقوماتها، حيث يلاحظ أن هناك نوع من إختزال الأمازيغية في مؤسسات صورية، ولما إنخرطت الدولة في هذه الرؤيا فمن المفروض عليها في إطار صراعها ضد الحركة الأمازيغية، أن تباشر جميع أشكال وأنواع المبادرات التي يمكن أن تسعى إلى وقف زحف الحركة الأمازيغية ووقف مؤسساتها و أنشطتها، ويظهر لي بان عملية الدعوى المرفوعة ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي خطأ سياسي يتجه في سيرورة الإنتهاكات والخروقات الكبيرة جدا الممارسة ضد الأمازيغ، والتي يمكن أن نعتبرها شكلا من أشكال التمييز، سواء ضد الجمعيات، حيث إلى حدود الآن هناك العديد منها لم يحصل على الوصلات القانونية، ولم يتم الاعتراف بها، وجمعيات تمنع من إقامة أنشطتها، ثم تعرض احتجاجات الأمازيغ للعنف والبندي، إتهام وزارة العدل والسلطة والنيابة العامة للمعتقلين السياسيين بإمكانات والراشدية، والآن ملف الدعوى القضائية ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وهو خطأ سياسي من المفروض على

عبد الله بوشطارت عضو المكتب الوطني للشبيبة الديمقراطية الأمازيغية للعالم الأمازيغي.

من استطاع أن يدرك بنية المخزن و آليات اشتغاله ، سيعلم الجهات التي تقف وراء مذكرة وزارة الداخلية ضد PDAM



عبدالله بوشطارت

فهم يقاومون كل خطوة تعيد للشعب كرامته، فاما إتهامه بالعرقية و... فهو كلام فارغ و لا أساس له من الصحة، وندعوا الشعب المغربي أن يطالع على القوانين الأساسية للحزب التي يصوتون عليها، ليكتشفوا العجب العجيب، كلهم يناضلون من أجل العروبة و يناصرون القومية العربية، ومن أراد أن يقف على خطورة هذه المفاهيم و هذه السياسات أن يطالع على أدبيات الحركة الأمازيغية التي راكمت الشيء الكثير في هذا الصدد، وربما وزارة الداخلية و أعداء الأمازيغ في المغرب يسعون إلى دفع الأمازيغيين إلى التطرف، و الاندفاعية، و طوبقيهم بالإشتغال على ما هو ثقافي، لكن المرحلة تقتضي غير ذلك، فالعمل السياسي المنظم في نظري هو أرقى وسيلة لتحقيق مطالبنا، و باختصار من استطاع أن يدرك بنية المخزن و آليات اشتغاله، سيعلم الجهات التي تقف وراء مذكرة وزارة الداخلية ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي.

وإستمرار منطلق إقصاء و تهميش الأمازيغية لإسما في الإعلام و التعليم، هذا إلى جانب اعتقال مناضلي M.C.A في كل من الراشدية و أمكناس و أكادير و إستمرار المتابعات و المحاكمات الصورية و ظهور تضامن و تعاطف وطني و دولي منقطع النظير مع المعتقلين السياسيين، الأمر الذي فضح شعارات المخزن، بالإضافة إلى تنامي الاحتجاجات ضد غلاء الأسعار، و البطالة و... فهذا هو الإطار العام الذي جاء فيه الإجراء الذي قامت به الداخلية، فباختصار فإن PDAM، ربما الوحيد الذي يطالب بإقتسام الثروات ووقف سياسة إغتصاب أراضي وشواطئ و غابات القبائل، هذه أمور تعتبر أولى أولوياتنا وبسببها إغتنى من إغتنى و حكم سيرطه على الشعب و فخر من فخر، وقد كان للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي مواقف شجاعة من كل قضايا الشعب المغربي.

■ في نظركم من يخفتي وراء هذا القرار؟

■ بالتأكيد هناك جيوب تقاوم و تكافح تنتظر دائما لتستفيد و تمتص خيرات و ثروات المغرب، فمن الذي لا يعرف اليوم العائلات القليلة التي تستولي على تسير القطاعات الحيوية في البلاد، وشبكة العائلات التي إستوزرها حزب الإستقلال في الحكومة الحالية، فجميع المغاربة اليوم يعرفون ذلك في البوادي و المدن، ومازالت الخطاظة التي رسمها و أتربوري في الستينيات من القرن الماضي سائدة ولم تتغير، فقط الأبناء عوضوا أبائهم، و قد حان الوقت ليكون المغرب لكل أبنائه فإذا لم يدركوا أن الأمور تغيرت، فإن المغاربة عبر التاريخ لا يحبون الجمود، و الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، كما نلاحظه، يحمل هم الشعب و يعيش من داخل للوطنية في الجبال و السهول، بل هو أداة لوعي السياسي، و يحمل إضافة نوعية أكد أن مصاصي دماء الشعب لن يسمحوا بذلك

في فتح أوراش سياسية كبرى في المغرب، وهنا نستحضر بالخصوص الندوة التي نظمها الكتالة الإقليمية للحزب بالناظور حول الحكم الذاتي، ومساهمته في الإعلان عن نفس المطالب في سوس، إضافة إلى تبني خيار الحكم الذاتي و الدفاع عليه في بياناته بالنسبة للمكتب السياسي و كذا فروع الحزب، و عقد مزيد من 12 لقاء على الصعيد الوطني مع الجمعيات، وتأكيد حضور PDAM بشكل فعلي في صلب قضايا و هموم الشعب، ولم يكن حزب الشعارات أو المقرات الفارغة كما أنه لم يأتي من أجل كسب مقاعد برلمانية بل جاء للوقوف إلى جانب الشعب و فضح كل أشكال الإستغلال المادي و المعنوي و العمل على ترسيخ الديمقراطية و التعدد، هذا إلى جانب إتخاذ موقف مقاطعة الإنتخابات من طرف المجلس الوطني المنعقد بقاعة المهدي بن بركة بالرباط في كمي 2007، هذا فقط للتذكير أن هناك سيرورة و عمل كبير قام به مناضلي الحزب لإنجاح مشروعهم التنظيمي، أما السياق السياسي العام فإننا سنقتصر على علاقته بالقضية الأمازيغية و الحركة الأمازيغية بشكل عام، و يمكن أن نجمل ذلك في وجود أزمة سياسية حادة يعاني منها المجتمع المغربي و المتمثلة في فقدان الأغلبية الساحقة للثقة في الأحزاب التي تعاقبت على الحكومات السابقة و لعل الحكومة الأخيرة لدليل واضح على ما وصلت إليه الممارسة السياسية بالمغرب، حيث كشف الشعب المغربي شجع بعض العائلات على السلطة و النفوذ وظهر أنها لم تشبع بعد من النهب و الإستغلال الفاحش لثروات الوطن، ثم فشل مقارنة المخزن للقضية الأمازيغية و عدم قدرته على إحتواء الحركة الأمازيغية و مطالبها حيث تم تجاوز الخطاب الذي كان يحصر مطالب الحركة في ماهو لغوي ثقافي

المغرب، ألا وهي القضية الأمازيغية، فرغم كل ما يقوم به الخصوم السياسيين و ما تنشره الأوساط المقاومة لكل ما هو أمازيغي في وطننا من أكاذيب و أساطير تسعى من ورائها التبخيس من قيمة القضية الأمازيغية، وتلهل لإسناد أفق الحركة الأمازيغية، فإن الواقع يقول عكس ذلك و المستقبل القريب سيبين أن أبناء الهوامش التاريخية سيقولون كلمتهم و سيكونون أوفياء لتاريخهم في دفع التغيير إلى الأمام و في رفع الظلم عن أنفسهم و قبايلهم.

■ لماذا تطالب الداخلية بحل الحزب في هذه الظرفية بالذات؟

لنفسهم لماذا الآن وليس أي وقت آخر، فنلك يفرض علينا استحضار السياق السياسي العام الذي رفعت فيه هذه الدعوى من طرف وزارة الداخلية، لكن قبل ذلك يجب التأكيد على أن وزارة الداخلية كانت تهدف منذ الوهلة الأولى بعد المؤتمر التأسيسي إلى إقبار الحزب، و قد نحت في ذلك منحنى و خطة مسلسل الموت البطيء عن طريق فرض حصار متين و شن حملة شنعاء في حق مناضلي الحزب، و تجاهل مطالب و نداء و رسائل الحزب، إلى حين إنعقاد المؤتمر الاستثنائي بمراتش في فبراير 2007 حيث إنتشفت اللعبة و كانت تنوي وزارة الداخلية دفن الحزب قرب قبر يوسف بن تاشفين، إلا أن حنكة المناضلين و تضحياتهم و إيمانهم القوي بمشروعهم، و فهمهم للتجارب التاريخية التي كانت مراكش مسرحا لها، فإنهم استطاعوا أن يخرجوا منها سالمين، وعقدوا مؤتمرهم في الشارع العام و صادقوا على أوراقهم التنظيمية و الفكرية، ونجح المؤتمر بشكل فعلي عندما تم إنتزاع وصل إيداع الملف بمقر وزارة الداخلية بالرباط في 13 فبراير 2007، إضافة إلى استكمال الحزب لهياكله و تجهزته التنظيمية، فإنه قد ساهم

■ ماذا يعني بالنسبة إليكم حل حزب سياسي بعد سنتين و نصف من تأسيسه؟
■ صحيح أن الرغبة و الإصرار في حل PDAM من طرف وزارة الداخلية يعني الكثير بالنسبة إلينا، ويحمل العديد من المعاني، فالحزب موجود و يعمل بشكل قانوني و طبيعي عما يزيد عن سنتين، و الواضح أن الشكل يكمن في شيء آخر و ليس فيما تدعيه وزارة الداخلية، فمن خلال ما جاء في نص المذكرة يتضح و بجلاء على أن هناك خلل كبير شكلا ومضمونا، أولا لأنه قد مر الأجل القانوني الذي حددته وزارة الداخلية نفسها للطعن في وجود الأحزاب التي لا تتلاءم و القانون الذي وضعته و عارضه الكل، ثانيا أنه قد سبق للحزب أن عقد أنشطة داخلية في بعض الفعاليات العمومية، لكن المشكل فيما أعتقد يتجلى في المشروع المجتمعي الذي يناضل عليه الحزب و على مبادئه و مواقفه الراسخة في جملة من القضايا المصرية للشعب المغربي و التي هي في العمق روح الحركة الأمازيغية، وعندما نقول الحركة الأمازيغية فالمنعقد بها و باختصار كل أشكال المقاومة التي خاضها و يخوضها الإنسان المغربي في الدفاع عن لغته و أرضه و إستقلاله و ثرواته، فالقارئ لمشروع الحزب و بياناته سيرد أن هذا الحزب يختلف كثيرا عن الكوكبيل الحزبي الذي يؤتت المشهد السياسي المغربي حاليا، فهو يتعد عنهم كل البعد إلى أعلى مستوى مرجعية و لا على المستوى التنظيمي، ووزارة الداخلية إنطلاقا مما ذكر لا تريد حزبا خرج من قناعات فكرية و سياسية لأنبا المهمشين و هي قناعات تختلف عما إعتادت عليه عند باقي الأحزاب السياسية، ذلك أن الحزب يجر معه قضية كبيرة فهي من بين أكبر القضايا المعقدة في تاريخ

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISSN:1114-1476 - N°91 Décembre 2007/2957 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Le CMA interpelle Abbas El Fassi à propos du Parti Démocratique Amazigh Marocain

Monsieur le Premier Ministre,

Le ministre de l'intérieur a introduit le 6/08/2007, une requête devant le tribunal administratif de Rabat, en vue d'annuler et dissoudre le Parti Démocratique Amazigh Marocain (PDAM). Pour des raisons inconnues, les responsables du PDAM n'ont été informés de ce recours en annulation que le 20/11/2007, par un courrier les convoquant à l'audience du 13/12/2007.

Le Parti Démocratique Amazigh Marocain a été constitué le 31/07/2005 conformément à la législation marocaine concernant les partis politiques et les associations, en particulier le Dahir du 15/11/1958. A l'issue de son congrès des 3-4/02/2007, le PDAM s'est conformé à la nouvelle loi 36-04 relative aux partis politiques, promulguée le 14/02/2006 et publiée au Bulletin officiel n° 5400 du 2/03/2006.

Le ministre de l'intérieur assigne les dirigeants du PDAM en justice pour non-respect de l'article 4 de la loi 36-04 qui stipule que «est nulle et de nul effet, toute constitution de parti politique fondée sur une base religieuse, linguistique, ethnique ou régionale, ou d'une manière générale, sur toute base discriminatoire ou contraire aux droits de l'homme». Les motifs invoqués sont : la dénomination du parti qui inclut le terme «amazigh», le fait qu'un de ses objectifs soit de faire reconnaître «azref», le droit coutumier amazigh, le fait que le PDAM ne représenterait qu'une «frange» des citoyens marocains et les déclarations de son secrétaire général, jugées non conformes à la loi.

Sur la forme juridique de la saisine, les avocats du PDAM apporteront certainement la démonstration de la nullité de cette requête.

Concernant les questions de fond, il est d'abord nécessaire de rappeler les pressions, les obstacles, les interdits et mêmes les violences que les membres du PDAM ont enduré depuis l'idée même de créer ce parti. Il est également utile de préciser que le PDAM est certainement le seul parti à avoir eu besoin de recourir à un huissier de justice pour déposer son dossier au ministère de l'intérieur et que les autorités locales refusent toujours de légaliser ses sections dans plusieurs localités du pays. C'est aussi le seul parti à avoir subi des tentatives de sabotage de son premier congrès, par les services du ministère de l'intérieur, en février 2007 à Marrakech.

Pendant que les autres partis politiques bénéficient des infrastructures et des subventions publiques, le PDAM subit les intimidations et les entraves. C'est cela qui est illégal, injuste et particulièrement discriminatoire.

Sur le prétendu non-respect de l'article 4 de la loi 36-04, rien dans les statuts, le règlement intérieur, le programme politique ou les déclarations publiques du PDAM, ne stipule, ni même ne fait allusion au caractère linguistique, ethnique ou régional du parti. Ses statuts annoncent clairement «les principes de l'humanisme, de la démocratie et de la tolérance. Le parti démocratique amazigh marocain a l'intention de contribuer au processus de la transition démocratique et de rompre avec la période de la personnalisation du pouvoir et de la violation des droits de l'homme, en se référant de manière à concilier l'identité amazighe et l'ouverture sur l'universalité des droits et des libertés, en vue de construire un Maroc multiple, uni et fédéré en régions» (article 1).

Sur le plan linguistique, le PDAM est le parti qui respecte le mieux la diversité linguistique du Maroc puisque dans ses documents comme dans ses réunions et ses déclarations, l'arabe, le français et Tamazight sont utilisés en toute liberté et sans exclusive. La réalité est que les Amazighs sont à ce jour privés de leurs droits fondamentaux, comme le droit à leur langue et à leur culture, mais aucun parti politique n'avait jusque-là intégré dans son programme la défense de ce droit spécifique aux Amazighs. En créant le PDAM, les membres de ce parti n'ont fait qu'essayer de réparer une injustice et d'exercer leur rôle citoyen, celui de permettre l'expression des exclus du système politique marocain, les sans voix, les sans représentants, les sans statut, les sans droits. Les autres partis politiques, notamment l'Istiqlal, le PJD et l'USFP sont fondés exclusivement sur l'arabité et l'islamité



et excluent de facto les marocains qui ne comprennent pas l'arabe. Ce sont donc ces partis qui se revendiquent clairement comme étant des partis arabistes et islamistes, qui devraient tomber sous le coup de l'article 4 de la loi 36-04.

Sur l'accusation de régionalisme, le PDAM est un parti à vocation nationale et bien que très jeune, il a des membres et des sections dans toutes les régions, du nord au sud du pays : Rif (nord), Atlas (centre) Souss (sud) et les grandes villes (Tanger, Nador, Rabat, Casablanca, Marrakech, Agadir...).

En revanche, il existe des partis politiques au Maroc qui ne comptent que quelques centaines de membres, issus de 4 ou 5 villes du pays. Ces partis sont légalement reconnus et siègent même au Parlement.

Sur le prétendu caractère ethnique du PDAM, dans ses statuts et son programme politique comme dans ses actes et ses déclarations, ce parti montre qu'il est ouvert à tous les marocains et marocaines. Et dans la mesure où le Maroc est un pays amazigh, les marocains sont ethniquement, dans leur écrasante majorité, des Amazighs, dont une partie a été arabisée. C'est la raison pour laquelle l'«amazighité» n'est en aucune manière comprise ni déclinée sous son angle ethnique, mais en tant que civilisation et projet sociétal démocratique, laïque, respectueux de tous les droits humains, favorable à l'amitié entre les peuples et ouvert sur l'universel. Mais la grande majorité des partis politiques marocains (dont l'Istiqlal, le PJD, l'USFP) prônent clairement l'idéologie panarabiste et islamiste qui vise à effacer tout ce qui n'est pas arabe au Maroc et à rattacher ce pays au Moyen-Orient arabe, «la mère patrie». Les panarabistes se servent du prosélytisme islamique pour faire disparaître la diversité afin de régner sans partage. Ce sont eux qui, dans le gouvernement et le Makhzen (l'administration), veillent à falsifier l'histoire et la toponymie, à interdire les prénoms amazighs, à faire obstacle à l'enseignement de la langue amazighe et à empêcher les programmes en Tamazight dans les médias publics. Il est alors légitime de demander pourquoi ces partis qui instrumentalisent une langue et une religion, soit pour accéder au pouvoir, soit pour le conserver, ne sont pas inquiétés par le ministère de l'intérieur ? Pourquoi les hommes politiques marocains et leurs partis qui se définissent comme des Arabes, qui déclarent appartenir à la «Oumma arabia» (la nation arabe) ne sont pas déclarés hors-la-loi ? Pourquoi les marocains qui se définissent comme des Arabes auraient-ils le droit de créer des partis politiques et pas les Amazighs ?

Si le PDAM ne représente qu'une frange des citoyens marocains, alors n'est-ce pas le cas de tous les partis politiques ? A titre d'exemple, votre parti, l'Istiqlal, M. le Premier Ministre, bien qu'arrivé en tête des élections législatives de septembre 2007, n'a obtenu que 16% seulement des suffrages exprimés. Sur les 15 millions d'électeurs et compte tenu du taux d'abstention de 63% et de un million de bulletins nuls (chiffres du ministère de l'intérieur), l'Istiqlal a rassemblé moins de 500000 électeurs, ce qui correspond à une «frange» moins de 4% de la population.

Ce sont ces chiffres et le taux d'abstention record aux dernières législatives et par conséquent le discrédit qui frappe la classe politique actuelle dans son ensemble qui devraient susciter des inquiétudes sur l'état de la démocratie au Maroc

et non pas le PDAM, à moins de voir l'émergence de ce dernier comme une menace à l'ordre politique établi et aux privilèges matériels qu'il distribue à ceux qui en font partie. Sur la revendication de ce que la législation marocaine doit s'inspirer de «azref», le droit coutumier amazigh, il importe de préciser que cela n'est pas seulement une exigence du PDAM, mais de l'ensemble des organisations de la société civile amazighe. La nécessaire reconnaissance et le respect du droit coutumier amazigh est d'une légitimité aussi incontestable que la reconnaissance du statut de langue officielle pour Tamazight. Et il incombe à l'Etat marocain, conformément au droit international et en particulier à la Déclaration des Nations Unies sur les droits des peuples autochtones, de prendre toutes les mesures législatives et réglementaires nécessaires pour garantir la protection et la promotion de la langue et des valeurs civilisationnelles amazighes du Maroc. Cela permettrait d'éviter par exemple que des lois de l'époque du protectorat français soient utilisées encore aujourd'hui, pour exproprier les paysans amazighs.

C'est le sens que nous donnons aux discours du trône en 2001 et à celui d'Ajdir en 2002, dont l'essence était de réhabiliter l'amazighité du Maroc.

Il s'agit là de faits réels et concrets qui prouvent que le PDAM n'enfreint nullement les principes universels de la démocratie et des droits humains mais au contraire, sa présence et son action favorisent l'exercice de la citoyenneté, les libertés, l'égalité et l'épanouissement de tous les marocains et particulièrement les exclus du système politique actuel.

La loi 36-04 du 14/02/2006, prévoit dans son préambule de «promouvoir les droits de l'homme et de tourner définitivement la page du passé afin de préserver la dignité, rendre justice aux ayants droit et renforcer l'unité nationale».

M. le Premier Ministre, la société a besoin d'actes concrets sans lesquels ni la crédibilité, ni la confiance ne peuvent se construire. Et en l'occurrence, ce n'est sûrement pas en excluant Tamazight du champ politique, en jetant en prison les jeunes du mouvement culturel amazigh, en pratiquant les discriminations anti-Amazighs ou en harcelant les défenseurs des droits de l'Homme que votre gouvernement contribuera à rendre justice ou à renforcer «l'unité nationale».

En conclusion et conformément aux obligations et aux engagements internationaux du Maroc en matière d'état de droit et de respect des droits de l'Homme, le Congrès Mondial Amazigh attend de vous, M. le Premier Ministre, des mesures urgentes pour :

- Mettre un terme à l'action en justice engagée par le ministre de l'intérieur contre le Parti Démocratique Amazigh Marocain,
- Libérer tous les détenus membres du mouvement culturel amazigh et leur accorder des réparations pour les préjudices subis,
- Mettre un terme aux poursuites judiciaires engagées à l'encontre de M. Abdelaziz Elwazani, ainsi que tous les défenseurs des droits humains,
- Mettre un terme au racisme et aux discriminations institutionnelles anti-Amazighs,
- Mettre en application les recommandations du Comité des Nations Unies pour l'élimination de toutes les formes de racisme et de discrimination raciale (2003) et du Comité pour les droits économiques, sociaux et culturels (2006), notamment celles de «consacrer dans la Constitution, la langue amazighe comme une des langues officielles, créer des programmes d'alphabétisation en langue amazighe, accorder un enseignement gratuit en langue amazighe à tous les niveaux et garantir pleinement à la communauté amazighe son droit d'exercer sa propre identité culturelle».

Je vous remercie de votre attention.

Belkacem Lounes
Président du Congrès Mondial Amazigh

M. Othman Benjellou défend la création d'une monnaie unique au Maghreb

M. Abdelaziz BELKHDEM, premier Ministre de la République Algérienne, a reçu, mardi 13 novembre à la primature à Alger, M. Othman BENJELLOUN, Président de l'Union des Banques Maghrébines, du Groupement Professionnel des banques du Maroc et du Groupe BMCE Bank.



Othman BENJELLOUN

L'entretien a porté sur les perspectives d'intégration économique et financière maghrébine et le rôle décisif que doit y jouer la communauté bancaire des cinq pays du Maghreb.

M. Othman BENJELLOUN eut l'opportunité, à cet égard, d'indiquer que l'Union des Banques Maghrébines avait lancé une réflexion sur la réalisation d'un jalon essentiel de l'infrastructure financière commune dans la région du Maghreb que représente la création, à terme rapproché, d'une Union Monétaire et d'une Monnaie Unique.

Dans une déclaration à la MAP, en marge de la rencontre à Alger sur le développement du capital d'investissement au Maghreb, M. Othman Benjellou, a précisé que « même si la mise en circulation de la monnaie unique maghrébine devait prendre cinq ou dix ans, elle s'impose plus que jamais ». L'UBM, a-t-il indiqué, a décidé de mettre sur place « un comité comprenant deux représentants de chacun des cinq pays membres pour s'atteler à la concrétisation de ce projet ».

« Une volonté politique existe chez les décideurs des pays membres de l'UMA » (Union du Maghreb Arabe), a ajouté M. benjellou pour aller de l'avant dans la réalisation d'une monnaie unique dans l'espace Maghrébin.

Déclaration internationale sur les droits des peuples autochtones : journée d'étude à Aït-Baâmrane (Maroc)

La Ligue Amazighe des Droits Humains (LADH), avec la collaboration du Congrès Mondial Amazigh (CMA), a organisé le 4 novembre 2007 à Ifni, chef-lieu de la région des Aït-Baâmrane (sud-Maroc), une journée d'étude sur la Déclaration internationale sur les droits des peuples autochtones. Cette journée qui était destinée spécialement aux responsables associatifs et aux représentants des tribus, a été suivie par une soixantaine de participantes et participants. Lors de l'ouverture des travaux, les organisateurs de cette manifestation (M. El-Ouhdani du secrétariat local d'Ifni, Belkacem Lounes, président du CMA et Said Ezzaoui de la LADH) ont souligné l'importance de cette initiative qui se produit à un moment où les terres de cette partie marginalisée du Souss (Aït Baâmrane) sont convoitées et même accaparées par les mafias voraces de l'immobilier et les services de l'État marocain.

Ils ont aussi rappelé que cette rencontre entre dans le cadre de la concrétisation des décisions prises lors des deux colloques précédents : celui de Mriit au Moyen Atlas, organisé par le CMA et l'association d'Ighboula le 5 juin 2006 et celui de Bouizakarn dans le Souss sur les droits liés à la terre, organisé le 10 février 2007 par la LADH, le CMA et l'association Ouzgan pour le développement. La parole a ensuite été donnée à Mme Samia Slimane, spécialiste des questions relatives aux droits des peuples autochtones au Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme. Dans son intervention, elle a mis l'accent sur l'importance que revêt la Déclaration universelle sur les droits des peuples autochtones, votée en septembre 2007, par l'assemblée générale des Nations Unies. Elle a souligné que ce texte peut être utilisé par tous les peuples autochtones, dont bien évidemment le peuple amazigh, pour défendre ses droits à sa terre, à ses territoires et à ses ressources naturelles. Consciente des enjeux importants de cette question pour l'avenir des Amazighs, Samia Slimane a exposé de manière pédagogique et détaillée les 46 articles que contient la Déclaration. Me Ahmed Berchil, avocat du barreau d'Agadir et spécialiste des questions immobilières et foncières, est intervenu pour rappeler d'abord l'importance du travail de sensibilisation des populations amazighes sur les menaces qui pèsent sur leurs droits à leurs terres, territoires et ressources naturelles. Il a ensuite appelé à aller plus loin en créant des instruments pratiques pour lutter contre les expropriations injustes et illégales des terres des autochtones. Me Berchil a souhaité que les actions à entreprendre doivent viser tout simplement l'abrogation de tous les dahirs et les lois hérités de la période coloniale, qui légalisent encore et toujours les expropriations des Amazighs.

La deuxième partie de la journée fut consacrée à un atelier animé par



Me Mohamed El-Jaâfari, avocat du barreau d'Agadir, dont l'objectif était de d'examiner les modalités pratiques de suivi des recommandations des conférences de Mriit (2006) et Bouizakarn (2007). Après avoir longuement débattu de toutes les propositions, l'assemblée a opté pour la création d'un organisme à caractère national, qui réunira toutes les parties concernées par cette question cruciale. Étant donné que toutes les régions du Maroc n'étaient pas équitablement représentées à la rencontre de Ifni, l'assemblée a décidé de :

1. Recenser tous les cas de violations des droits des Amazighs à leurs terres, territoires et ressources naturelles. Les déclarants utiliseront l'imprimé élaboré par le CMA et qui fera l'objet d'une large diffusion,
2. Charger la LADH de rassembler tous les imprimés remplis par les déclarants,
3. Charger la LADH de prendre tous les contacts nécessaires avec toutes les parties intéressées, dans le but d'organiser une rencontre nationale qui devra aboutir à la création d'un organisme national chargé de défendre les droits des Amazighs à leurs terres, territoires et ressources naturelles,
4. En relation avec les avocats intéressés, constituer un comité d'experts en matière immobilière et foncière ayant pour mission l'information, le conseil et la défense des droits des Amazighs à leurs terres, territoires et ressources naturelles.

Contacts :

LADH: ligueamazighe@gmail.com

CMA: emai : congres.mondial.amazigh@wanadoo.fr

Lettre ouverte

A l'aimable attention de Monsieur Abdelwahed Erradi Ministre de la Justice

Monsieur le Ministre,

Connaissant votre attachement à l'Etat de droit, nous saisissons l'occasion de votre nomination à la tête du Ministère de la justice pour vous adresser cette plainte concernant notre mère Fatima Iguider (âgée de 58 ans) vivant au Maroc à l'adresse suivantes : Bab Agunaou, Route Riad Al Mougha, Immeuble n° 8, Marrakech (tél 024 44 48 76). Les faits de cette triste affaire remontent à l'année 2005, où notre mère commence à subir de nombreuses pressions de la part du dénommé Boukhabza Al Hassan (connu pour ses antécédents et ses démêlés avec la justice) dont l'objectif est de pousser notre mère à vendre son appartement aujourd'hui objet de toutes les convoitises à cause de sa situation privilégiée à la place Djemaa Lafna. Quand ces manœuvres n'ont pas données les résultats escomptés, le dénommé Boukhabza a eu recours à d'autres stratagèmes :

- un usage excessif de la musique jusqu'à une heure tardive de la nuit (2 heures du matin) accentuées par des fermetures tardives de son Cyber espace,
- des attroupements devant l'entrée de l'immeuble en compagnie de ses hommes de main (connus par les services de police et de la justice)
- le recours à l'accrochage de panneaux publicitaires lumineux sous les fenêtres du salon, ce qui perturbe énormément les résidents et constitue une atteinte à la propriété privée. A ce sujet une lettre de réclamation

a été adressée au Wali qui a ordonné de les enlever. Mais le dénommé est revenu pour les placer de nouveau défiant les autorités locales ;

- Il a également entrepris des modifications du plan de son Cyber situé sous notre appartement ce qui a engendré des fissures et des dégâts dans notre appartement encore visibles aujourd'hui,

- Son père s'est permis d'occuper la cours de l'immeuble (**partie commune**) où il bâtit un ensemble de magasins à qui il a donné le nom de «Kissariat Assalam», comme il a accroché sous les fenêtres de notre chambre à coucher des climatiseurs qui font un bruit insupportable de jour comme de nuit.

Se rendant compte que tous ses outrages à la loi n'ont presque pas servi, il a manigancé, en collaboration avec ses hommes de main, une fausse accusation contre notre mère.

- Le dénommé Boukhaza a déposé une plainte selon laquelle qu'au moment où ce dernier se tenait devant son Cyber, notre mère lui a jeté un pot de fleur, ce qui a engendré des blessures au niveau de son épaule « confirmée par un certificat qui estime le préjudice à 30 jours d'arrêt de travail ».

- Par la suite, il a déposé une liste de témoins (ces hommes de main) qui ont été entendus par la police judiciaire et qui ont - évidemment - tous confirmés avoir constatés les blessures et qu'ils ont bien vu une dame accompagnée d'une fille à la fenêtre

sans pour autant préciser s'il s'agit de notre mère (sic!).

- La police judiciaire a par la suite entendue notre mère qui a catégoriquement rejeté ces allégations

- Le parquet a alors décidé de poursuivre pénalement notre mère pour coups et blessures ayant causé des dégâts à la propriété d'autrui. L'affaire a été instruite au niveau du tribunal de première instance de Marrakech lors de la séance du 10 octobre 2006, à laquelle notre mère n'a pas pu assister en raison de sa présence à l'étranger. La condamnation de notre mère fut lourde : **2 mois de prison fermes** et une amande de 1000 dh complété par une amande pour le préjudice causé de 2000 dh (dossier pénal n° 6320/06)
- Notre mère a décidé de faire appel en remettant au parquet une liste de témoins que ce dernier a catégoriquement refusé d'entendre et la sentence fut : **reconduire la même condamnation à l'égard de notre mère** (2 mois de prison fermes).

Le comble dans cette affaire c'est que la police judiciaire au moment des faits s'est déplacée sur les lieux et n'a remarquée aucune trace de coups ni de blessures sur le dénommé Al Hassan Boukhabza.

Devant la gravité de ce qui s'est passé, et devant notre insistance à préserver l'image de notre pays que nous vous demandons, Monsieur le Ministre, de bien vouloir ouvrir une enquête sur les faits attribués à notre mère, les circonstances du déroulement de l'en-



Abdelwahed Erradi

quête et du jugement et sur les péripéties qui ont conduit à ce qu'une femme au foyer, âgée de 58 ans connue pour être une mère modèle, puisse entrer en prison avec autant de facilité sur une simple accusation d'une personne connue des services de la police et de la justice.

Comptant sur votre attachement, Monsieur le Ministre, au respect de la loi, nous attendons que justice nous soit rendue.

Signatures des fils et fille de la victime Fatima Iguider; Soummia Zeroul, femme au foyer en France. Zouhair Zeroul, docteur en Electronique, Kamal Zeroul, Enseignant de mathématiques, travaillant en Allemagne.

Visiter: www.amazighworld.org

oXHCOC ΣOΛΞI

toCoKOCXLI 63

toAoM+IeoMΦC/IoI oLoo

HCXO c CoEX KCCOC eo-
ΦC toAoM+I o, XIM X eo+X
XOCXKI IO, XeoAA YXHO
Zeo oOCX, MEX KCo o X+
+XCo oX Λ M oI oA oMoz
XHX oX+o XCo:

-Zeo: eoIo eoYΦC
-eoMΦC (:XΦe) eoIo o
Coo

-Zeo: KX Λ Co XOX KXIM,
Co oXIMAY c Co LooM o
KXIM:

-eoMΦC (XΦe XCo) Co +
XCo oCoo?

-Zeo: Xc Co CoX XIM

-CoY: M oY M toM+ X YL
Loo oC CoX oI.

-eoMΦC: eo oCoo, XKO.
Co oX, IKX eo eoY YCo
ZCoXKI, KX eo XKO:

-Zeo: Co o eoMΦC, Co
XCo oX+o, o K CoY:

o X+oIoIo eoMΦC eo-
eo oXo XH +XOXoe,
HXIM o LooM, o X+o.

Zeo Λ Co XΛ, ΛCo X+o.

oL XCo ΛCo XOXOXIM
Yeo eo XCo, XΛ oL

It. XCo eoMΦC XK+ IO

HCXO c CoX ΛΛ eoXo ΛCo
XOCXKI Co CIX oI o X
o+ XCo, ΛCo XCo+ Co
+XCo+ I eo+ o toM. XH-
XCo HCXO o.

toCoKOCXLI 64

toXXo+ I toΛCo+ eoM/ eo

o XE

HXCo+ I Loo toΛCo o toM
oMEX +eoAA Co +XCo+ I
eoM. o +eoΛZeo XHX+
o Co+ XCo +XCo, XHX+
+XHX+, XHX+ o Xeo M.
XCo+ o, toLX eo eo YCo
XCo eo XOX XΛZeo.

-Xeo: Co XΛ+ eo+ eo XCo
+XCo?

+eoM MEX +XOX eo oΛ
eoMΦC oI. +eo eo XOX
oΛ Co XHX IO.

-eoMΦC: Co eo XCo M?

-Xeo: eoIo Xc YCoY eo
XΛ Co.

-eoMΦC: CoXCo YL oC
XCo XHX IO oΛ XCoΛCo XH
+Xeo I eoΛ eoXo?

-Xeo: oΛ eo +Co eo XHX Co
XCo, CoX M o eo eoMΦC.

-eoMΦC: oLXCo oΛ XCo I
CoCo

-Xeo: M eo eo K Co, eo

XCo Loo.

-eoMΦC: toΛ MCo+ o XCo,
XCo M o toCo. Co Xc
eo eo XCo, Co XCo
XΛ XCo YCo XCo M.
+XCo Xeo eo eo eo XCo
XCo eoMΦC oΛ eo XCo.

toCoKOCXLI 65

eoM eoM eoM/eo

oLoo

M toeo eo XCo eo XCo, I+
o MCo Zeo Λ XCo oL M
KX X toL M IO o eoYX
oOCX, oOCX...) XeoAA
Zeo Λ XCo X LooCo I
eoM XCo, oL Xc XΛ
XHX eo eo eo eo eoΛ oΛΛ
HX eo eo.

-Zeo: (X CoY) XCo oΛ
IΛ eo Loo XΛΛCo L M
XCo M XHX XΛ eo.

-CoY: LooXCo oCoo

-Zeo: oΛ IKCo M toΛ-
Co to Loo Xc XΛCo XHX
eoM.

-CoY: eo eoY+, M eo-
ΛCo LooXCo oCoo.

XHX eo Co XOX oL eo
XCo M XHX eo eo eo eo eo
XCoΛCo YCo eo eo eo eo eo-
eo. XCo Yeo eo eo.

-Zeo: oΛΛCo XCo oL eo.

-oL eo :
CoX +Xc-
X+?

eo + XCo X
Zeo oM-
MEX X+ XCo
Loo+ eoΛ
IO eoM eo
oΛ XCo
XHX +XCo,
Co. eo eo eo MEX
XCo+XCo XHX
Loo eo + XCoY.

-Zeo: Xc Co CCo KX oK
YCo.

o + XCo Zeo eo eo eo eo
eo eo, ΛCo XCo XHX Loo
ΛCo XΛ eo eo eo, XCo
oL XCo eo eo, ΛCo eoM
HX eo Zeo.

toCoKOCXLI 66

toXXo+ I toΛCo+ eoM/ eo

oLoo

XeoAA Zeo Λ XCo XHX
+XCo+ M XCo.

-CoY: eo toΛCo+ I M
eoM oCoo

-Zeo: XCo

XCo Zeo toXXo+ eo
XCo eo eo eo eo eo eo eo
+XCo.



Co. eo eo eo MEX

ⵜ	ⵍ	ⵎ	ⵏ	ⵐ	ⵑ
b ب	m م	f ف	t ت	d د	t ط
ⵓ	ⵔ	ⵕ	ⵖ	ⵗ	ⵘ
d ض	s س	z ز	ṣ ص	z ژ	n ن
ⵙ	ⵚ	ⵛ	ⵜ	ⵝ	ⵞ
l ل	r ر	r ر	e ش	j ج	k ك
ⵟ	ⵠ	ⵡ	ⵢ	ⵣ	ⵤ
k ك	g گ	g گ	q ق	x خ	γ-gh غ
⵨	⵩	⵪	⵫	⵬	⵭
h ح	ε ع	h ه	y ي	w و	a ا
ⵎ	ⵏ	ⵐ			
i ي	u و	e			

**Oui, je m'abonne à:
Le Monde Amazigh**

Nom:.....

Prénom:.....

Adresse:.....

.....

Ville:.....

Pays:.....

Tél:.....

Fax:.....

Email:.....@.....

Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision ainsi que votre règlement par mandat postale à:

EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.000 Maroc
Tél: 037 72 72 83
Fax: 037 72 72 83
E-mail: amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc 1 an pour 200 DH 6 mois pour 150 DH
 Europe 1 an pour 40 euro 6 mois pour 25 euro

Bravo pour la France, félicitation pour Areva et dommage pour les Touaregs

La France se glorifie à juste titre de sa nouvelle victoire, une performance qui lui a permis de signer un contrat fort alléchant avec la Chine pour la fourniture de deux réacteurs nucléaires EPR. Au mois de septembre c'était avec la Libye que le géant du nucléaire Areva ventait ses prouesses en promettant d'importants bénéfices au profit de la France. Quant à nous, touaregs du nord Niger, à chaque tournant de cette implacable tourmente la sueur froide est de mise.

Il y a quelques mois je disais ceci : « Aujourd'hui, les touaregs s'inquiètent de la distribution tous azimuts de permis de recherche et d'exploitation d'uranium sur leurs territoires sans que ne soit envisagée aucune mesure de compensation visant à en amortir les conséquences.

Les tribus concernées devront quitter les lieux à la recherche d'hypothétiques territoires d'attache et de nomadisation.

Les ressources exploitées donnent à l'Etat les moyens de les combattre, les maîtriser et les réduire à l'état de réfugiés dans leur propre pays.

Cet acheminement hélas fatal, du fait de la logique géopolitique et des intérêts des uns et des autres, amputera l'humanité d'un des éléments unique de sa richesse, la culture touarègue, une culture basée sur un code de conduite morale imposé à chacun dans la perspective d'affronter les conditions d'une vie saharienne austère et rudimentaire.

La situation est d'autant plus complexe que les permis d'exploitation ont été attribués à des pays comme la Chine qui, malheureusement, n'a aucune politique de respect pour les communautés locales et encore moins l'environnement constituant leur cadre de vie. Leurs méthodes « espèces sonnantes et trébuchantes » intéressent en revanche les gouvernants de ce monde. C'est dans cette logique infernale qu'un conflit armé a été éclaté dans le nord Niger avec la création d'un mouvement des Nigériens pour la Justice. Du fond de leur désert ses animateurs luttent pour se faire entendre, alerter la planète et tenter de dénoncer cette situation afin de sauver ce qui peut l'être.

Face à eux, un Niger qui décide de les anéantir, crée les conditions d'un affrontement sans précédent et refuse toute idée de dialogue. Les libertés individuelles sont confisquées, les débats contradictoires sont interdits, les radios internationales sont suspendues, les journaux indépendants sont menacés et certains supprimés. La région Touarègue est déclarée en état d'urgence et l'armée s'arroge le droit d'emprisonner, torturer et tuer au besoin sans aucune forme de procès. La communauté internationale passe sous silence cette situation contraire à la Déclaration Universelle des Droits Humains.

Le schéma qui se dessine devient très préoccupant et même d'une extrême gravité. En effet, la partie septentrionale du Niger regorge d'impressionnantes ressources minières, uranifères et pétrolières notamment. Les populations disséminées dans ce désert sont désormais perçues comme une véritable entrave dans la perspective de l'exploitation massive de cette manne.

L'énergie nucléaire dans sa fulgurante ascension d'énergie propre devient plus que jamais un enjeu planétaire. De la même manière, la montée progressive du prix du baril rend le pétrole nigérien économiquement intéressant.

Que représente une poignée de nomades totalement absents du système économique mondial devant de tels enjeux ?

Les grandes puissances de cette planète vont alors laisser le dictateur faire le ménage afin de s'en prendre à « l'énergie propre dans un environnement propre (dégagé de toutes ces populations) ». Le tour est joué, le gouvernement nigérien et les puissances étrangères auront tiré leur épingle du jeu. »

Trois mois plus tard ce schéma se confirme inexorablement.

On connaît parfaitement les conséquences néfastes qui résultent des deux permis d'exploitation octroyés il y a quarante ans à la France pour l'extraction des gisements d'uranium à Arlit et Akokan (voir l'étude de Criraad et Sherpa). La population nomadisant dans cet espace a été contrainte de partir sous d'autres cieux. La faune a totalement disparu. Les nappes phréatiques sont polluées.

La population fait face à des sérieux problèmes de santé publique.

Cette année, l'état du Niger a du octroyé 122 permis d'exploitation d'uranium. En superposant la carte du nord du Niger et les limites géographiques des concessions on se rend compte de la catastrophe qui se prépare : Pollution des nappes phréatiques, destruction des airs des pâturages, spoliation des terres des éleveurs, élimination des puits pastoraux et bouleversement de la gestion pastorale. **Qu'en est-il de la Déclaration des droits des peuples autochtones adoptée en**

septembre à l'ONU ?

Notre monde a-t-il le droit de laisser passer sous silence la destruction de tout un peuple dont le crime originel serait d'habiter un Sahara jadis inculte mais devenu immensément riche ?

Souhaitez vous vraiment que le peuple touareg disparaisse à jamais si cela permettait à votre économie de bien se porter ?

Acceptez vous de participer à travers la politique de votre pays à la mort d'une population innocente sous prétexte que cela vous permet d'éclairer vos maisons et de cuisiner sur la plaque chauffante.

Les touaregs n'ont d'autre choix que de se battre ou disparaître. Un choix fort douloureux qui les a amené à prendre les armes et à risquer leur vie.

L'armée Nigérienne, qui a le soutien matériel de la France, de la Chine et des Etats-Unis, vient de lancer une offensive sur l'Air dans le but de nous réduire au silence. Nos hommes tentent de la contenir avec des moyens bien moins importants.

L'armée a réussi à ravitailler la caserne d'Iferouane mise sous embargo par les troupes MNJ depuis le 25 Août dernier, mais cela ne change en rien les données du problème.

Nous sommes déterminés à défendre nos terres car c'est une question d'existence. Déterminés et rassemblés, nous réussirons à empêcher à toutes ces sociétés de s'installer chez nous sans notre consentement.

Encore une fois sont mis en balance et de manière flagrante la richesse matérielle et la valeur humaine.

La réalité est là, inutile de se voiler la face.

Issouf Ag MAHA
Maire commune Tchirozérine
Agadez Niger

Le Mouvement des Nigériens pour la Justice (MNJ) dénonce le massacre de civils touarègues au Niger

Comme nous l'avions signalé dans une de nos dernières déclarations en date du 25 novembre, l'armée nigérienne se livre à des massacres de populations civiles dans le nord du pays.

Un nouveau massacre qui s'ajoute ceux déjà nombreux dont nous avons fait état sur notre site internet.

Le Gouvernement nigérien montre ainsi la méthode qu'il a visiblement l'intention de mettre en œuvre pour



« ramener la paix dans le pays ». Nous attirons l'attention de l'ensemble de Nigériens et des responsables politiques sur les risques que ce gouvernement fait prendre au pays. En effet ces genres d'agissements peuvent changer la nature du conflit et plonger le pays dans un chaos dont il aura du mal à sortir.

Nous appelons les organisations de la société civile à jouer leur rôle et à rester aux cotés des citoyens dont les droits les plus élémentaires sont bafoués. Nous appelons particulièrement les organisations de défense des droits de l'Homme à épauler les victimes civiles et leurs ayants droits pour leur permettre de faire valoir leurs droits auprès des juridictions nationales et internationales. En effet ces crimes commis sur des paisibles citoyens ne peuvent pas rester impunis et leurs auteurs répondront de leurs actes quels que soit leur niveau de responsabilité.

Il est important que chaque citoyen se dise que ce qui est arrivé à Tchintebizguint, peut arriver partout au Niger, avec un tel régime qui ne respecte pas la personne humaine.

Le MNJ quant à lui réaffirme sa position de principe qui consiste à ne pas prendre pour cible des civiles et ne tombera donc pas dans le piège de la provocation orchestrée par les autorités nigériennes.

Les représentations diplomatiques présentes au Niger ne peuvent pas ignorer cette situation et doivent témoigner des actes du gouvernement auprès de leurs pays respectifs.

La Communauté internationale, notamment la France ne doivent pas encourager le Niger à travers leur silence à persévérer dans la répression et la violation des droits humains.

En réprimant la presse nationale, le Gouvernement nigérien cherche à cacher la vérité aux nigériens et à la communauté internationale. Nous espérons que les médias internationaux s'intéresseront davantage à ce qui se passe au Niger et pourront remplir leur rôle.

Il s'agit de quatre (04) civils Touaregs assassinés à Tchintebizguint, 30 km à l'Ouest d'Agadez : Bachir Mouhamad, jardinier ; Mariko Kané, jardinier ; Oukhoudane Algha, éleveur et Hamad Ibrahim, éleveur marabout.

Ces civils ont été tués le jeudi 22 novembre 2007 aux environs de 11 heures du matin. Chaque victime a reçu une balle dans l'oreille, une balle au front et une balle sur le cœur.

Voici comment ont commencé tous les génocides.

Cela se passe au vu et au su des pays dits « civilisés », et démocrates, qui attendent passivement.

Pour plus de détails, consulter :

www.m-n-j.blogspot.com

QUELLE IMAGE DONNE-T-ON DE L'AMAZIGHITÉ ?



Aïcha Aït Berri

A l'heure de la mondialisation et de l'hégémonie de la culture occidentale, le risque de la disparition des cultures locales au profit d'une uniformisation aberrante est réel. Aussi appartient-il aux états de préserver leurs diversités, celle qui caractérise les peuples qui les constituent. Face à ce risque, chaque état doit promouvoir le dialogue et la coopération entre les espaces constitutifs de cette pluralité. On doit se connaître pour se respecter et s'accepter. « Parler, c'est rendre le monde commun, c'est créer des lieux communs » (Emmanuel Lévinas). Le point de départ c'est la reconnaissance des différentes composantes et le droit de chacune à participer à la vie culturelle de sa communauté et à préserver son identité. La gestion démocratique de la diversité repose sur le principe de l'altérité. En effet « la reconnaissance de la différence est bien le premier pas de l'identité et par la suite de la civilisation » (Julia Kristiva).

Mais quand on parle de l'identité d'un peuple comme d'une personne, on doit comprendre qu'elle comprend de nombreux éléments et de nombreuses facettes. Outre cela, elle n'est pas figée, elle n'est pas donnée une fois pour toute. Elle évolue avec le temps et subit les influences de ses expériences. Donc, elle se construit et se transforme tout au long de l'existence. Et ceux qui revendiquent l'identité amazighe doivent prendre en considération cette vérité pour être plus vigilants face à l'image de l'homme et de la femme amazighs qui est véhiculée par les médias. Dans les reportages, les productions artistiques, les manifestations culturelles, l'amazighité est souvent assimilée à l'archaïsme, à la vie nomade, primitive, précaire... Le cliché de l'amazigh est celui d'un pasteur, analphabète, ignorant, vivant sous la tente ou dans une masure... Quant à la femme amazighe, elle est caractérisée par son tatouage, sa meule, son métier à tisser... Ainsi, dans l'esprit de beaucoup de gens, le Maroc est composé des amazighs non émancipés, qui vivent dans le dénuement total, pour qui le temps s'est arrêté au moyen âge, et les autres qui sont arabes, instruits et modernisés. Les premiers sont considérés comme figés dans un mode de vie archaïque à l'instar de leur langue qui est acculée aux oubliettes et interdite de toute action sociale, économique, juridique ou scientifique. Et en s'obstinant à ne présenter que cette catégorie de la population, chaque fois que la question amazighe est traitée, on induit les gens en erreur et on cautionne l'idée que l'amazighité et ses détenteurs sont dans l'incapacité de s'émanciper. Cette représentation restrictive puisqu'elle se limite à l'aspect d'une catégorie de la population amazighe, se trouve malheureusement corroborée à travers même les activités artistiques et culturelles organisées par certains militants amazighs eux-mêmes. L'idée qu'on s'obstine à donner des amazighs est souvent biaisée et ne reflète aucunement la réalité de ce peuple. Pire, elle perpétue les clichés négatifs qui nuisent à son image de marque...

Par ailleurs, les débats intellectuels (y compris ceux

dont l'objet est l'amazighité), scientifiques, politiques sont toujours pris en charge par l'arabe et les autres langues étrangères. Et le fait qu'un député se soit exprimé en amazigh au parlement est considéré comme un outrage. En témoignent les différents commentaires des parlementaires qui vont de la raillerie à la dénonciation. Le mépris de la langue amazighe se répercute sur ses artistes qui ont encore beaucoup de mal à se faire accepter et respecter. Les traitements discriminatoires dont ils font régulièrement l'objet sont manifestes. En effet, si les artistes arabophones et étrangers, qui sont bien rémunérés, évoluent souvent dans des conditions favorables et des cadres luxueux, leurs homologues amazighs ne sont sollicités que pour assurer dans des conditions déplorables qui ont souvent pour cadre le plein air, la tente et dans le meilleur des cas le rempart d'une casbah. Cette ségrégation est vécue aussi au niveau de la production cinématographique. Le traitement humiliant, qu'ont réservé Nabil Ayyouch, et la télévision marocaine aux artistes amazighs et qui fait actuellement l'objet d'une pétition en est un exemple concret.

J'estime donc que pour changer la situation, il ne suffit pas de dénoncer ces injustices. Il importe aussi de réhabiliter l'image de l'amazighité en agissant sur les

tiques et à ceux qui ont tendance à sous-estimer cette culture et ses sujets que la grande majorité de cette population n'est pas ou n'est plus acculée à ce mode de vie. Ses enfants ont fait des études laborieuses. Ils sont chercheurs, diplomates, entrepreneurs... Ils participent au développement technologique, économique, scientifique sans complexe aucun. Comme tous les peuples, leur mode de vie a évolué avec le temps. La tente ou le métier à tisser ne sont pas leur apanage : bien des peuples dans le monde sont passés par ce mode de vie.

Pour corriger les représentations fausses qu'on a de l'amazighité, il n'est pas question de renier cette marge de la population complètement démunie et à qui tout le peuple est assimilé. Au contraire, on doit mieux la faire connaître pour mieux l'apprécier. Pour cela, il conviendrait d'aller au-delà des apparences et mettre l'accent sur les valeurs humaines qui régissent ces tribus, sur la performance de leur gestion des affaires et des conflits, sur leur sens de l'esthétique... Il faudrait aussi militer au profit des habitants de ces régions enclavées qui sont privés de tout et qui constituent donc les oubliés et les victimes d'une politique volontairement discriminatoire. Par ailleurs, il est important de montrer les autres, ceux qui baignent dans la culture moderne et qui assument totalement leur identité. Et ils sont majoritaires.

Et ils sont majoritaires.

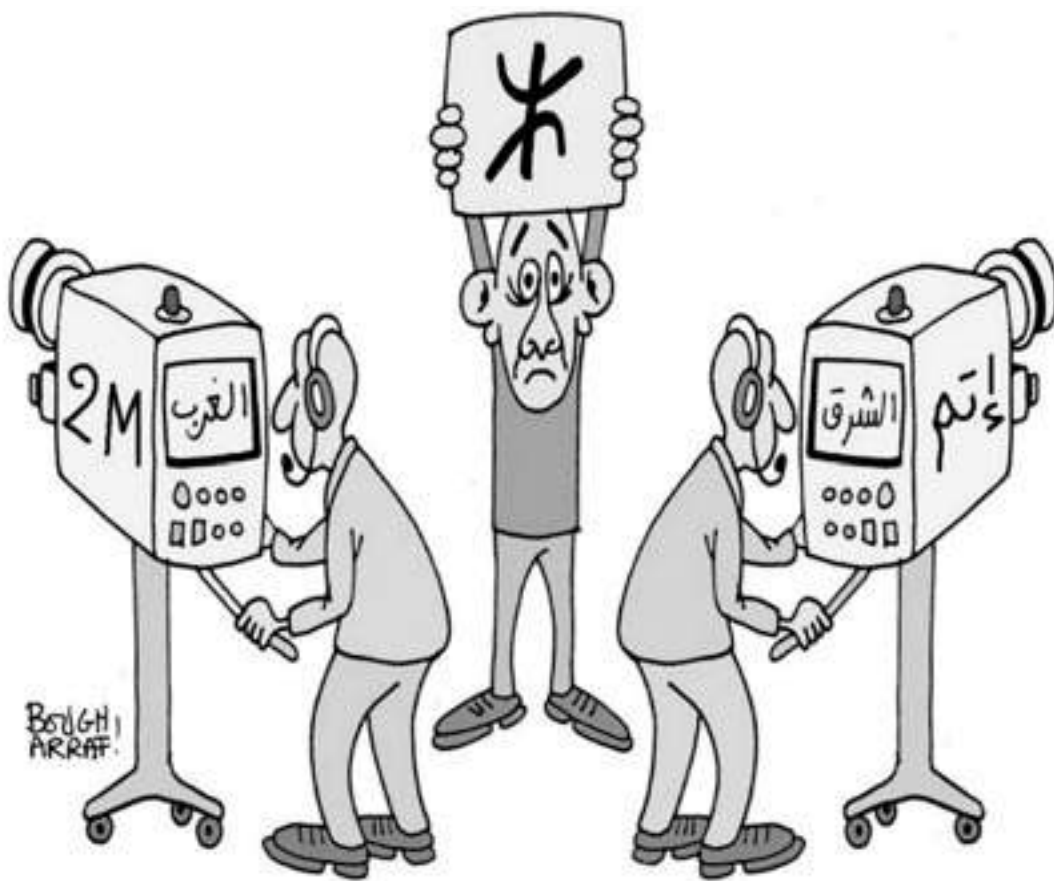
Il faudrait montrer que la femme amazighe n'est pas toujours celle qui transporte un fagot de bois ou actionne sa petite meule. C'est avant tout celle qui a su relever les défis. C'est l'artiste et la combattante. C'est celle qui dispense les cours dans les universités prestigieuses du monde. C'est celle qui en djel-laba ou en tailleur a forcé les portes des universités avant celle du parlement.

Cette catégorie de la population amazighe a, elle aussi, besoin de se reconnaître dans l'image qu'on donne de cette culture. Il est temps de prendre conscience que l'amazighité c'est aussi les châteaux, les riads, les tours et les mosquées. C'est aussi la science, c'est l'art et la culture. C'est la bravoure et la résistance acharnée. C'est l'histoire glorieuse ; C'est la cuisine raffinée... Et ce ne sont pas les exemples ou les noms illustres

dans ces différents domaines qui font défaut.

Exposer l'aspect lumineux de cette culture, c'est inmanquablement susciter chez ce peuple un sentiment de fierté et par conséquent d'amour et d'attachement à sa culture. Ce qui lui permet d'assumer pleinement son identité et d'entretenir des relations sereines avec son entourage.

Bref, il est important que les marocains prennent conscience du fait que l'amazighité est plurielle et qu'elle n'est pas incompatible avec la modernité. Ses hommes ont toujours su relever les défis. Aussi doivent-ils revendiquer leur émancipation et leur contribution à tous les niveaux. Car en voulant à tout prix se démarquer, certains vont jusqu'à renier leur présent et sortir du musée familial des articles révolus en guise d'appartenance à cette culture. Il n'est pas question de confondre authenticité et archaïsme. « C'est par la négation hautaine du nouveau que périssent les civilisations. » (Régha Malek)



représentations. Car avant que les changements souhaités soient concrétisés par des actes et comportements, il faudrait corriger l'image ternie qu'on s'obstine à donner de cette culture. Elle doit refléter la réalité. Comment concilier les marocains avec leur identité lorsqu'on ne fait que perpétuer les clichés négatifs et de surcroît erronés ? Certes, la langue et les traditions amazighes ont pu être conservées grâce à l'enclavement et à l'oubli dans lesquels ont pâti jusqu'à présent de nombreuses tribus marocaines. C'est grâce à elles que la langue amazighe, bannie des lieux facilement accessibles, a survécu à toutes les tentatives d'assassinat dont elle a fait l'objet depuis des siècles. Ces gens qui pratiquent ostensiblement l'amazighité - par nécessité puisqu'ils ne connaissent pas d'autres langues - sont reconnaissables à leurs aspects, à leur mode de vie précaire. Ainsi, dans l'esprit de beaucoup de gens, l'amazighité se réduit à cela. Il est donc temps de montrer aux scep-

REGARDER:

www.amazightv.com

BMCE Pack Hanouty

تمويل المشروع



حلول التمويل في متناولكم لتتضموا إلى شبكة حنوتي

لتمكينكم من الانضمام إلى شبكة التوزيع حنوتي، أحدث لكم البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE Pack Hanouty، الحل المعد خصيصا لتمويل مشروعكم مع الاستفادة من عدة مزايا.

👉 نسبة فائدة ابتداء من 5,5% (دون احتساب الرسوم)

👉 مدة تسديد السلف إلى غاية 7 سنوات

👉 تأجيل التسديد قد يصل إلى سنتين

👉 دراسة مشخصة للملف

082 000 042

BMCE BANK



البنك المغربي للتجارة الخارجية

عالمنا ثروتنا الأولى